جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن (1976-2014)

Military Expenditure and Its Impact on Economic Development in Jordan (1976-2014)

إعداد الطالبة

سارة حسام إبراهيم رواشدة

إشراف

الدكتور سهيل مقابلة

2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن (1976– 2014).

Military Expenditure and Its Impact on Economic Development in Jordan (1976-2014).

إعداد الطالبة

سارة حسام رواشدة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها:

سهيل مقابلة.....مشرفاً رئيسياً

أستاذ مساعد في الاقتصاد، جامعة اليرموك

عامر العتوم.....عضواً

أستاذ مشارك في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

محمود الهيلات.....عضواً

أستاذ مساعد في الاقتصاد، جامعة اليرموك

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم .

سورة المجادلة الآية 11

"اللهم انفعني بالعلم وانفع بعلمي المسلمين"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أهدي جهدي المتواضع هذا...

إلى والدي العزيز، قدوتي وسندي..

إلى والدتي ونبض قلبي..

عائلتي وزوجي رفيق دربي..

إلى كل من ساندني وكان لي نعم الصديق، إلى من أنار لي درب الطريق، أحبائي وأصدقائي وزملائي، إليكم جميعاً أُهدي ثمرة هذا الجهد.

سارة حسام رواشدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

ولو أنني أتيت كل بلاغةٍ وأفنيت بحَر النطقِ في النظمِ والنثر
لما كنتُ بعد القولِ إلا مقصرةٌ ومعترفةُ بالعجزِ عن واجبِ الشكرِ

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر وبالغ التقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور سهيل مقابلة لما قدمه من وقت وجهد في التوجيه والإرشاد والمتابعة المستمرة لإنجاز هذه الرسالة، ودعمه المستمر وحرصه الدائم على تقديم الأفضل.

كما أتقدم بخالص الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، ممثلة بالدكتور عامر العتوم والدكتور محمود الهيلات رئيس قسم الاقتصاد، لقبول مناقشة الرسالة والجهد الذي بذلاه في قراءة الرسالة وإضفاء نقدهم البناء على محتوياتها. كذلك أتقدم بالشكر والتقدير إلى قدوتي الأساتذه الأعزاء في قسم الاقتصاد دون استثناء لما قدموا من علم وماغرسوا في أنفسنا من قيم.

وأخيراً أقدم الشكر لكل من ساندني وكان لي عوناً، فلكم جميعاً كل الإحترام والتقدير.

سارة حسام رواشدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الأشكال	ح
قائمة الجداول	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1-1 مقدمة	1
1-2 مشكلة الدراسة	4
1-3 أهداف الدراسة	5
1-4 أهمية الدراسة	5
1-5 فرضية الدراسة	6
1-6 منهجية الدراسة ومصادر البيانات	7
1-7خطة الدراسة	7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	9
2-1 مقدمة	9
2-2 مفهوم الإنفاق العسكري	9
2-3 طرق قياس الإنفاق العسكري	11
2-4 محددات حجم الإنفاق العسكري	12
2-5 الرؤية النظرية لعلاقة الإنفاق العسكري بالتنمية الاقتصادية	15
2-6 مزايا وعيوب الإنفاق العسكري	18
2-7 الدراسات السابقة	23
2-8 إضافة الدراسة	24
الفصل الثالث: الإطار الوصفي لمتغيرات الدراسة في الاقتصاد الأردني	26
3-1 ملامح عامة للاقتصاد الأردني	26
3-2 الإنفاق العسكري في الأردن	30
3-3 النمو الاقتصادي والإنفاق العسكري	34
3-4 الدور التنموي للقطاع العسكري في الأردن	36
3-4 مقارنة الإنفاق العسكري في الأردن وبعض البلدان العربية والأجنبية	49

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: منهجية الدراسة والتحليل القياسي	52
4-1 مقدمة	52
4-2 منهجية الدراسة ومصادر البيانات	52
4-3 متغيرات الدراسة	53
4-4 نموذج الدراسة	54
4-5 الإختبارات الأولية	55
4-5-1اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test)	56
4-5-2 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني(Lag Length Selection Test)	57
4-5-3 اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)	58
4-5-4اختبار كوزوم للاستقرارية (QUSUM Stability Test)	61
4-5-5 الاختبارات التشخيصية للنموذج(Diagnostic Test)	61
4-6 نتائج التحليل القياسي	62
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	71
5-1 النتائج	71
5-2 التوصيات	73
قائمة المراجع	74

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الشكل	الموضوع	الصفحة
1-3	تطور حجم الإنفاق العسكري في الأردن خلال الفترة (1976-2014)	31
2-3	الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق الحكومي في الأردن (1990-2012)	32
3-3	عدد أفراد القوات المسلحة الأردنية (1989-2014)	33
4-3	متوسط نسبة الإنفاق على القطاعات المختلفة إلى الإنفاق الحكومي (2009-2013)	34
5-3	النمو الاقتصادي الحقيقي والإنفاق العسكري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(1976- 2014)	35
6-3	نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014	50
7-3	الإنفاق العسكري لعام 2014 لمجموعة من دول العالم	51
1-4	اختبار (CUSUM Test)	64
2-4	اختبار (CUSUM of Squares Test)	65

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الجدول	الموضوع	الصفحة
1-2	دراسات تربط العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي	25
1-3	المستشفيات العسكرية في الأردن حتى عام 2016	43
1-4	نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي- فولر الموسع)	63
2-4	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمنيLag Length Selectio	66
3-4	نتائج اختبار الحدود (Bound Test)	67
4-4	نتائج تقدير معاملات المدى الطويل لمعادلة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	68
5-4	الاختبارات التشخيصية للنموذج	70

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخّص

رواشدة، سارة حسام. الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، 2017 (المشرف: د. سهيل مقابلة).

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية في الأردن بإستخدام البيانات السنوية خلال الفترة 1976–2014، وتوضيح مدى مساهمة الإنفاق العسكري في دعم المسيرة التنموية في الأردن، ولتحقيق ذلك تمَّ إتباع الأسلوبين الوصفي والقياسي، حيث تم إتباع الإسلوب الوصفي لدراسة الإنفاق العسكري وتطوره ومساهمته في المسيرة التنموية خلال فترة الدراسة. كما تمَّ إتباع الأسلوب القياسي لبيان أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية باستخدام بيانات سنوية من مصادر ثانوية منها قواعد بيانات محلية وعالمية.

خَلُصت الدراسة إلى أن الانفاق العسكري له أثر ايجابي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة. كما توصلت النتائج إلى مساهمة الإنفاق العسكري في دعم المسيرة التنموية في الأردن من خلال توفير الأمن والاستقرار الداخلي، بالإضافة إلى دعم الصحة من خلال بناء المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف مناطق المملكة وتقديم الرعاية الطبية للأفراد، والمساهمة في التعليم وتوفير المؤسسات التعليمية بأشكالها وتقديم المكرمة الملكية لأبناء المنتسبين في الجهاز العسكري، بالإضافة إلى المشاركات الدولية في حالات الكوارث الطبيعية والنزاعات والحروب في عدد من الدول مما يساهم بعوائد مالية تعزز الإحتياطات من العملات الأجنبية مما يدعم الاقتصاد الأردني، كما ساهمت القوات المسلحة بتخفيض نسبة البطالة من خلال توفير فرص عمل في المؤسسات العسكرية بمختلف مجالاتها، والاستفادة من أصحاب الخبرات والمهارات من المتقاعدين العسكريين في السوق المحلي والدولي. وتوصي الدراسة بتعزيز التصنيع العسكري المحلي لما له من آثار اقتصادية إيجابية كتخفيض العجز التجاري وزيادة الإحتياطات من العملات الأجنبية وغيرها من الأثار الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العسكري، النمو الاقتصادي، الدور التنموي، الاردن، ARDL.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Abstract

This study aims to find out the effect of military expenditures on the economic development in Jordan based on annual data from the period of 1976 to 2014, and to clarify the contribution of the military expenditures in supporting the economic development and different development aspects in Jordan. To achieve study aims, the researcher used the required research methods such as; descriptive and econometric methods to explain these relations, where the descriptive has been used to highlight the contribution of the military expenditures on the economic development during the period of the study. Moreover, the econometric method has been used to highlight the impact of military expenditures on the economic development by using annual data provided by secondary sources from both local and international data bases.

The results have revealed that there is a positive impact of military expenditures on the growth of real gross domestic products during the period of the study. In addition to that, the results revealed the contribution of the military expenditures have supported the development process through the internal security and local stability, besides supporting the health sector through building hospitals and health centers in various regions of the Kingdom and providing medical care for individuals, and in supporting the education by providing educational institutions and to provide the benefits of the royal monarchy to the children of the military members. Moreover, the international contributions in the natural crises and wars in different countries which leads to financial returns that enhance the foreign reserves in Jordan. In addition to lower the unemployment rate by creating job opportunities in the different military corporations, and to get the benefit of the experienced and retired military individuals in the domestic and international levels.

Based on the obtained results, the study recommends strengthening the industrlization of the local military industry due to its positive economic effects such as reducing the trade deficit, increasing the foreign exchange reserves, and other positive economic impacts.

Key words: Military Expenditures, Economic Growth, Development Role, Jordan, ARDL.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1. 1 المقدمة

يعتبر الإنفاق العسكري من أهم القضايا المعاصرة على المستويين العالمي والإقليمي، وذلك لما يشكله من عبء على بعض الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أنه قد يشكل مصدراً للدخل لبعض الدول التي تُصدر المعدات العسكرية، لاسيما أن الإنفاق العسكري يستحوذ على جزء لا يستهان به من إجمالي الإنفاق الحكومي الحكومي بإعتباره المصدر الرئيسي لتمويل القطاع العسكري في بعض الدول بالإضافة للمنح المقدمة من دول أُخرى، كما يعد الإنفاق الحكومي مؤشر هام يتم الاستدلال من خلاله على مؤشرات التطور الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة وما تقدمه من دعم للنشاطات الاقتصادية.

تلجأ الدول النامية بشكل خاص لزيادة التسلح والإنفاق العسكري لعدة دوافع أهمها؛ دوافع أمنية حيث تسعى للمحافظة على الاستقرار والأمن الداخلي وحماية حدودها من أي تهديدات خارجية، ودوافع سياسية تتضمن المحافظة على هيكل الحكم والأنظمة الداخلية للدولة، أما الدوافع الاقتصادية فهي لحماية الاقتصاد الوطن وتوفير بيئة مستقرة لما له من أثر في دعم مسيرة النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عَرف معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي الإنفاق العسكري على انه يتضمن " الإنفاق على الجهات الفاعلة والنشاطات التالية: القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام، وزارة الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية، القوات شبه العسكرية عندما يحسب على أنها مدربة و مجهزة لعمليات عسكرية، النشاطات العسكرية في القضاء، ونفقات الموظفين العسكريين والمدنيين ورواتب التقاعد للعسكريين والخدمات الإجتماعية المقدمة للأفراد، وعمليات الصيانة والتشغيل والبحث والتطوير العسكري (معهد ستوكهولم، 2017).

وقد أشارت البيانات الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام[1](SIPRI) إلى إرتفاع نسبة الإنفاق العسكري في الأردن خلال السنوات الماضية وتذبذبها، حيث يمكن قياسأهمية الإنفاق العسكري بعدة طرق أهمها نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة الإنفاق العسكري من النفقات الحكومية.

وتعود الزيادة والتذبذبات بنسب الإنفاق العسكري لما تمر به المنطقة من ضغوطات اقتصادية وأمنية بسبب ما تعانيه الدول المحيطة من نزاعات داخلية وحروب، ولاسيما السنوات الماضية لما حملته من أحداث خلال الربيع العربي في كل من تونس وليبيا ومصر واليمن والعراق وسوريا، وما رافقه من ظهور جماعات متطرفة أصبحت تشكل تهيداً على الحدود الأردنية نتيجة التوترات والخروقات المحتملة من الجانب السوري، الأمر الذي أدى إلى تكثيف التجهيزات العسكرية اللازمة للوصول إلى المستوى اللازم من الحماية.

[1]Stockholm International Peace Research Institute

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا شك أن الإنفاق العسكري يعكس جوانب إيجابية وجوانب سلبية على الاقتصاد الوطني بناءاً على ما قدمته الدراسات السابقة [المومني، 1990؛عصفور، 1992؛ مشعل والخطيب، 2005]. وبشكل عام فإن الإنفاق العسكري يعكس أثر إيجابي في زيادة حجم الصادرات العسكرية في الدول المصنعة والمصدرة للأسلحة واللوازم والعُدد العسكرية وبالتالي تحقيق الأرباح في مجال التصنيع العسكري لتلك الدول، ومن المتعارف عليه أن الأردن دولة غير مصنعة ومصدرة للأسلحة، لكن لا بد من الإشارة إلى بدء الأردن في الاهتمام بعمليات البحث والتطوير في مجال الأنظمة الدفاعية والتوجه إلى تلبية بعض حاجات القوات المسلحة الأردنية (الجيش العربي) والأسواق المحلية والدولية منذ عام 1999، حيث تم إنشاء مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير(كادبي)، إذ يقوم المركز بتبني مشاريع دفاعية وشركات ذات طابع مدني ولكن بمنتجات عسكرية ومدنية. ويتم تمويل المركز بموازنة مستقلة عن موازنة وزارة الدفاع بالإضافة إلى العوائد المتحققة من بيع المنتجات داخل السوق الأردني وخارجه.

ويساهم الإنفاق العسكري من الناحية الإيجابية بحفظ الأمن الداخلي والخارجي للأردن، كما يساهم في تقديم وتحسين الخدمات على مستوى القطاع الصحي من خلال إنشاء وتوسيع وتطوير المستشفيات والمراكز الصحية وتقديم إعفاءات علاجية لأسر المنتفعين من التأمين العسكري، فضلاً عن مساهمته في القطاع التعليمي من خلال بناء الجامعات والمعاهد العسكرية وتقديم المكرمات العسكرية للطلبة في مختلف الجامعات الحكومية. ولا بد من الإشارة إلى توفير فرص عمل لكل من الإناث والذكور، وتجنيد نسبة كبيرة من الشباب مما يساعد على تقليل نسب البطالة. كما يؤدي الإنفاق العسكري إلى زيادة الطلب الكلي كما أشارت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظرية الاقتصادية الكينزية، مما يعمل على تحقيق نمو اقتصادي من خلال التأثير الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية من استثمار واستهلاك وادخار.

وبالرغم من إيجابيات الإنفاق العسكري، إلا أن له آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي حسب الدراسات السابقة في هذا المجال، وأهمها التخوف من أن الزيادة المستمرة في الإنفاق العسكري قد تؤدي إلى نفاذ أو شح الموارد المالية المحدودة على المدى البعيد والمخصصة للمشاريع والقطاعات الاقتصادية التنموية الأخرى مما ينعكس بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي وذلك حسب مفهوم تكلفة الفرصة البديلة.

1-2 مشكلة الدراسة

تشهد الأردن تحديات أمنية متتالية نتيجة لما مرت وتمر به المنطقة من نزاعات أمنية وسياسية وطائفية فضلاً عن النزاع العربي الإسرائيلي وظهور الجماعات المتطرفة في الدول المحيطة مما يستدعي تكثيف الحماية الداخلية وحماية الحدود من أي تهديد محتمل، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في سعي الأردن إلى زيادة معدلات الإنفاق العسكري في الوقت الذي يعاني اقتصادياً من عبء المديونية وخيارات تمويل التنمية مما قد يشكل عبء اقتصادي وخطر تنموي على الأردن نظراً لمحدودية الموارد الاقتصادية. ولذلك تسعى الدراسة بشكل أساسي للإجابة على التساؤل التالي؛ ما هو أثر تزايد الإنفاق العسكري على مسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976- 2014)، وإمكانية تطبيق النتائج بما يخدم الإصلاحات التنموية المتبعة في الأردن، والإجابة عن الأسئلة التالية :

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الزمنية المختارة؟

- ما هي العوامل المؤثرة في الإنفاق العسكري في الأردن؟

- هل يساهم الإنفاق العسكري في دعم المسيرة التنموية في الأردن؟

1-4 أهمية الدراسة

تهتم هذه الدراسة بأثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية في الأردن، وتنبثق أهمية الدراسة من الفترة التي تم اختيارها لما تتضمنه من تحولات وتحديات اقتصادية وسياسية على المستويين الإقليمي والعالمي؛ ومنها الأزمة المالية عام 2008، والصراعات السياسية في البلدان العربية وأحداث الربيع العربي في كل من تونس وليبيا ومصر والعراق واليمن وسوريا وآثار ذلك على الأردن، وبشكل خاص الأزمة السورية في الآونة الأخيرة وظهور الجماعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتطرفة وما تشكله من تهديد داخلي وخارجي على الأردن، مع الأخذ بعين الاعتبار التهديد الأكبر للأمن القومي وهو وجود الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي.

كما تستمد الدراسة أهميتها من خلال سعيها لحسم الجدل حول أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الأردن وذلك لتعارض نتائج الدراسات السابقة حول الأردن، إذ توصلت دراسة أبو الفول (2014) إلى العلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العسكري، أما دراسة المومني والخطيب (1990) ودراسة مشعل والخطيب (2005) توصلت إلى أن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي سلبية. إذ أن الفترة الزمنية للدراسة تتضمن جميع الفترات المختارة في الدراسات السابقة، كما ساهمت الدراسة بإضافة الدور التنموي للقطاع العسكري وذكر جميع المؤسسات المصرح بها من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة؛إذ لم يتم تسليط الضوء عليها من قبل الدراسات السابقة[أبو الفول(2014)؛ مشعل والخطيب(2005)؛ المومني والخطيب(1990)].

1-5 فرضية الدراسة

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضية التالية:

هنالك أثر إيجابي للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-6 منهجية الدراسة ومصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي والأسلوب القياسي في تحليل البيانات، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل نسب الإنفاق العسكري باستخدام كل من الرسومات البيانية والجداول، أما المنهج القياسي فقد تم استخدام نماذج قياسية مناسبة لدراسة أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي. والاستعانة أيضاً ببرنامج(E-views 9) لأغراض التحليل الإحصائي. كما تعتمد الدراسة على قياس الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الصادرة عن قواعد البيانات العالمية والمحلية ومنها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي والقيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية والبنك المركزي الأردني و وزارة المالية ودائرة الإحصاءات العامة، بالإضافة إلى مجموعة من الأبحاث المنشورة والرسائل الجامعية. ولا بد من الإشارة إلى الصعوبة التي واجهها الباحث للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة.

1-4 خطة الدراسة

تتناول الدراسة خمسة فصول مترابطة، على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

ويتضمن كل من المقدمة، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، منهجية الدراسة، مصادر البيانات، وخطة الدراسة.

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن كل من تعريف الإنفاق العسكري وطرق قياسه ومحددات حجم الإنفاق العسكري، فضلاً عن الرؤية النظرية لعلاقة الإنفاق العسكري بالتنمية الاقتصادية، ومزايا وعيوب الإنفاق العسكري بالإضافة إلى الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: الإطار الوصفي للدراسة

ويتضمن كل من الملامح العامة للاقتصاد الأردني والإنفاق العسكري في الأردن، والدور التنموي للقطاع العسكري، ومقارنة الإنفاق العسكري في الأردن مع بعض الدول العربية والأجنبية.

الفصل الرابع: التحليل القياسي

يتضمن منهجية الدراسة ونموذج الدراسة ومصادر البيانات والتحليل الإحصائي للنموذج.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

يتضمن كل من نتائج الدراسة وتوصياتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 مقدمة

يتناول هذا الفصل الإطار النظري للإنفاق العسكري وعلاقته بالنمو والتنمية الاقتصادية، إذ يترك الإنفاق العسكري تأثيراً واضحاً على التنمية الاقتصادية ويعود ذلك لما يشكله الإنفاق العسكري من منافسه كبيرة على الموارد الاقتصادية المحدودة في الأردن، ولا بد من ذكر افتقار نظريات تحتوي على علاقة الإنفاق العسكري بالتنمية الإقتصادية، وبالرغم من ذلك تمت الإشارة في هذا الفصل إلى الجزء الهام من الجانب النظري بالإعتماد على الدراسات السابقة وقواعد البيانات المحلية والعالمية.

2-2مفهوم الإنفاق العسكري

يشير مفهوم الإنفاق العسكري(Military Expenditure) حسب بيانات معهد ستوكهولم (SIPRI)(Stockholm International Peace Research Institute) لأبحاث واعتماده من قبل البنك الدولي إلى إجمالي الإنفاق على ما يلي:

- القوات المسلحة، بما في ذلك قوات حفظ السلام.
- وزارة الدفاع ووكالات حكومية أخرى تعمل في مشاريع الدفاع.
- القوات شبه العسكرية المدربة والمجهزة للعمليات العسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

–أنشطة الفضاء العسكرية.

– نفقات الموظفين العسكريين والمدنيين ورواتب التقاعد للعسكريين والخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد.

– عمليات الصيانة والتشغيل والبحث والتطوير العسكري، والمساعدات العسكرية (إذ تحتسب ضمن الإنفاق العسكري للبلد المانح).

بينما لا تتضمن نفقات الدفاع المدني والنفقات الجارية للأنشطة العسكرية السابقة مثل (التسريح من الخدمة، وتدمير الأسلحة وامتيازات المحاربين القدامى) (معهد ستوكهولم، 2017).

أما حلف الشمال الأطلسي أشار إلى مفهوم الإنفاق العسكري، بأنه نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية، متضمنه تجنيد العسكريين وتدريبهم، بالإضافة إلى شراء اللوازم والمعدات العسكرية بينما لا يدخل الإنفاق المدني ضمن تعريف النفقات العسكرية، كما تحتسب لمساعدات العسكرية ضمن نفقات البلد المانح (الأمم المتحدة، 2004).

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف واحد مشترك بين الدول نظراً لما يتطلبه ذلك من معلومات غير متاحة واختلاف الموازنات العسكرية بين دولة وأخرى. ذلك أن بعض الدول تُشمل الدفاع المدني ومعاشات التقاعد للعسكريين والشرطة العسكرية في الموازنة العسكرية، وبعضها يستثنيها من ضمن الموازنة العسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-3 طرق قياس الإنفاق العسكري

هنالك العديد من الطرق المستخدمة في قياس الإنفاق العسكري، ويمكن استخدام أي من هذه المقاييس في حال توافر بعض الشروط اللازمة للمقياس الجيد، ومنها الشمولية والصحة مما يسهل على الباحث عمليات المقارنة للدول، مع ضرورة توافر البيانات التي يستند إليها المقياس.

وفيما يلي طرق قياس الإنفاق العسكري:

1- نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي (MEX/GDP):حيث يشير MEX إلى حجم الإنفاق العسكري، ويعد هذا المقياس من أهم المقاييس المستخدمة لقياس حجم الإنفاق العسكري وأكثرها شمولية وذلك لاعتبار الناتج المحلي الإجمالي من أهم المقاييس التي تستخدم لقياس الموارد الاقتصادية للدولة، ومن ناحية أُخرى يعتبر الإنفاق العسكري أفضل مقياس لمخصصات القوات المسلحة وذلك لما يشمله من نفقات رأسمالية ونفقات البحث والتطوير العسكري وغيرها (Dunne et al. , 1998؛ العدوان، 1999).

2- نسبة الإنفاق العسكري إلى الدخل القومي (MEX/NI): حيث يشير NI إلى الدخل القومي، يتميز هذه المقياس كون أن الدخل القومي أكثر دقة في قياس الموارد الحقيقية للدولة من الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً إذا كانت الدولة تتصف بالانفتاح الاقتصادي وحركة نشطة في التدفقات المالية من وإلى الاقتصاد، وأيضاً لا يشمل الضرائب غير المباشرة كما يسمح باستهلاك رأس المال (عصفور، 1992).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- نسبة النفقات العسكرية إلى النفقات الحكومية(MEX/GE): حيث يشير GE إلى النفقات الحكومية، يبين هذا المقياس الأهمية النسبية للإنفاق العسكري من الموازنة العامة للدولة، كما يساهم هذا المقياس في سهولة توضيح توزيعات المخصصات الحكومية بين مختلف القطاعات من تعليم وصحة ونفقات عسكرية وغيرها من القطاعات. كما يُتيح مقارنة مخصصات القطاع العسكري مع غيره من القطاعات وما يتركه من أثر على الاقتصاد الدولي، فضلاً عن سهولة الوصول إلى النفقات الحكومية لتوفرها على مدى فترات زمنية طويلة(عصفور، 1992).

4- نسبة القوات المسلحة إلى إجمالي السكان: يشير هذا المقياس إلى نسبة الأفراد الملتحقين في القوات المسلحة من نسبة السكان الإجمالية، ويمتاز هذا المقياس باهتمامه بالموارد البشرية بدلاً من الموارد الرأسمالية (عصفور، 1992).

2-4 محددات حجم الإنفاق العسكري

هنالك عدة عوامل تؤثر على حجم الإنفاق العسكري في الدول، إذ تشكل في مجموعها الأثر الواضح للتغيُّر في حجم الإنفاق العسكري، ولذلك لا بد من ذكر هذه العوامل ودراستها بدقة لأهميتها ومدى تأثيرها على حجم الإنفاق العسكري، وسيتم تصنيف هذه العوامل على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- العوامل السياسية والإستراتيجية

أ-الوضع السياسي للدولة وطبيعة نظام الحكم فيها، إذ أن بعض دول العالم الثالث تمتاز بالسيطرة العسكرية على السلطة ونتيجة لذلك تميل إلى زيادة الإنفاق العسكري بهدف المحافظة على نظامها السياسي ودعمه. وكما نعلم أن الأردن يتأثر بالتوترات السياسية والعسكرية الإقليمية نتيجة النزاعات السياسية والعسكرية في المناطق المحيطة و انتشار الجماعات المتطرفة مما يوجب زيادة التسلح وبالتالي زيادة الإنفاق العسكري بهدف توفير الحماية الداخلية والخارجية والاستعداد لأية تطورات محتملة. إذ شهدت السنوات من عام 1976 حتى عام 2014 زيادة ملحوظة في حجم الإنفاق العسكري على المستوى المحلي إذ بلغت قيمته في العام 1976 حوالي 65 مليون دينار وارتفع في العام 2014 إلى 1920 مليون دينار(البنك المركزي الأردني، 2016).

ب- الالتزام بتحالفات إقليمية وعالمية، إذ يتطلب من الدول الملتزمة توفير التسهيلات للقواعد العسكرية الأجنبية بالاعتماد على درجة اشتراك الدولة في الحلف، كما يتم الاعتماد على التحالفات والقوى العظمى فيها على توفير الآلات والمعدات العسكرية اللازمة وتدريب القوات المسلحة. ولا بد من ذكر مشاركة الأردن بإجتماعات حلف شمال الأطلسي بهدف دعم السلام في المنطقة(عصفور، 1992).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- العوامل الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في زيادة الإنفاق العسكري في الدولة، إذ لا تقتصر الحاجة للإنفاق العسكري على الحاجات الأمنية فقط، إذ أن الإنفاق العسكري في الدولة يعتمد على حالتها الاقتصادية والإمكانيات المتوفرة فكلما زادت القدرة الاقتصادية للدولة تسعى إلى زيادة معدلات الإنفاق العسكري بهدف زيادة قوتها العسكرية إلى جانب القوة الاقتصادية. وتشمل هذه العوامل على الآتي:

أ- اختلالات المجتمع الهيكلية التي تواجه بعض الدول نتيجة بعض التحديات الاقتصادية المتمثلة بضعف القدرة الاستيعابية وتدني معدلات النمو وتفشي البطالة وغيرها، مما يساهم في تراجع مستوى الاداء التنموي بشكل خاص وتدني مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، مما يستدعي تدخل الدولة لرفع مستوى الأنفاق العسكري مما يساهم في زيادة حجم الطلب من خلال زياة الطلب على الموارد الاقتصادية المعطلة والمنتجات المدنية والتخلص من الفائض السلعي على المدى القصير، وهذا ما تدعمه النظرية الكينزية بأن الزيادة في الإنفاق العسكري يتسبب بزيادة الإنتاج القومي من خلال عمل المضاعف في حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي(مراشدة، 1990).

ب- يرتبط الإنفاق العسكري بشكل غير مباشر بالدخل القومي من خلال الموازنة الحكومية، إذ يعد الدخل القومي أهم محدد للموازنة الحكومية، بينما الإنفاق العسكري من أهم مكوناتها. أي أن زيادة نمو الدخل الحقيقي يساعد في زيادة مستوى الإنفاق العسكري، أما انخفاض مستوى نمو الدخل الحقيقي يحد من زيادة الإنفاق العسكري وبشكل خاص في حالة عدم توافر المساعدات العسكرية أو مساعدات مالية (عصفور، 1992).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- يتطلب من الدول ذات الحجم السكاني المرتفع أو ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع توفير الحماية لمواردها ومصالحها من أي تهديد خارجي وذلك من خلال زيادة نفقاتها العسكرية.

د- مساهمة المساعدات العسكرية الأجنبية بزيادة الإنفاق العسكري للدولة، وعلى وجه الخصوص الدول غير المصنعة للمعدات والآلات العسكرية(مشعل والخطيب، 2005).

2-5 الرؤية النظرية لعلاقة الإنفاق العسكري بالتنمية الاقتصادية

يعد الإنفاق العسكري من القضايا التي استحوذت على اهتمام الباحثين على مدى السنوات الماضية، وبرغم ذلك تبقى الحالة النظرية للإنفاق العسكري موضوع جدلي بالنسبة للعديد من الدراسات إذ انقسمت الآراء حول علاقة الإنفاق العسكري بالتنمية الاقتصادية إلى رأيين؛ أحدهما أشار إلى أن الإنفاق العسكري يؤدي إلى دعم التنمية الاقتصادية، والآخر أشار إلى أن الإنفاق العسكري يؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية مع اختلاف الفترات الزمنية لجميع الدراسات والعينات المختلفة ومتغيرات النموذج وطريقة التحليل المتبعة. ولابد من الإشارة إلى عدم وجود نظرية قوية لبناء الأبحاث والدراسات بسبب تضارب النتائج بين الدراسات السابقة المهتمة بعلاقة الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية. وفي ما يلي بعض الآراء والاستنتاجات استناداً إلى الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الأدب الاقتصادي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأي الأول: الإنفاق العسكري يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية

كانت البداية مع الباحث الاقتصادي بينويت (1977) إذ توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، وأشار إلى أن زيادة نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادية، كما استخدم في دراسته عدد من المتغيرات المستقلة وهي الاستثمار، القروض والمساعدات الخارجية(مشعل والخطيب،2005).

واتفقت معه دراسة Kollias و Paleologou (2009) بإيجابية التأثير بين معدل النمو الاقتصادي وكل من الإنفاق العسكري لدول الاتحاد الأوروبي حيث استخدم الاستثمار كمتغير مستقل. بالإضافة إلى دراسة Abu Al-foul (2014) التي اتفقت مع الدراستين السابقتين والتي دعمت النظرية الكينزية بأن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي هي علاقة إيجابية، مما يعني أن الإنفاق العسكري يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج القومي من خلال المضاعف في حالة قصور الطلب الكلي، أي أن المتفقين على هذا الرأي استندوا إلى العرض الكلي والطلب الكلي في تبرير النتائج التي تم التوصل إليها.

الرأي الثاني: الإنفاق العسكري يؤدي إلى تراجع التنمية الاقتصادية

توصلت دراسة المومني والخطيب (1990) التي هدفت إلى دراسة أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية في الأردن إلى وجود علاقة سلبية بين كل من الأنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، وأشارت الدراسة إلى أن انخفاض قيمة الإنفاق العسكري تساعد على ترك أثار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيجابية في تحسين مستوى النمو من خلال تمويل مشاريع إنتاجية تساعد في زيادة الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة. وقد اتفقت نتائج تلك الدراسة مع دراسة كل من مشعل والخطيب (2005) بسلبية العلاقة بالإضافة إلى أنها توصلت إلى وجود علاقة تكاملية بين كل من الإنفاق العسكري والاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى دراسة Kentor وKick (2006) التي توصلت إلى أن زيادة النفقات العسكرية للجندي الواحد تحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. وتبعها دراسة Yakovlev (2007) والتي أضافت بأن أثر زيادة الإنفاق العسكري على النمو في الدول المصدرة للأسلحة أقل ضرراً من غيرها من الدول. أما دراسة Alexander (2013) أظهرت أن زيادة مساهمة الأنفاق العسكري في الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بانخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

ومما سبق يتبين أن الدراسات السابقة استندت إلى الفرصة البديلة كتبرير للنتائج التي تم التوصل إليها، أي أن العلاقة ما بين الإنفاق العسكري والإنفاق التنموي عكسية، ولا بد من التضحية بأحدهما لتحقيق الآخر وهذا ما يطلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة.

وهنالك عدد من الدراسات اتفقت مع الرأيين المتضاربين من خلال التوصل إلى نتائج متضاربة ضمن الدراسة الواحدة وهذا ما تم الإشارة إليه سابقاً بصعوبة التوصل إلى نظرية يمكن الاستناد عليها، ومن هذه الدراسات:دراسة عصفور (1992) التي بحثت في أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الأردن وسوريا ومصر و إسرائيل)، وتوصلت إلى أثر سلبي بين الأنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في كل من الأردن، سوريا وإسرائيل. أما مصر فقد كان أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيجابي. أما دراسة المكحول Makhool (1999) فقد توصلت إلى وجود أثر سلبي وآخر إيجابي بين كل من الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي مع اختلاف أهمية العلاقة لكل من دولة من دول العينة وهي (الأردن والكويت والمغرب وعمان والسعودية والبحرين وتونس والإمارات والصومال والسودان وموريتانيا والجزائر ومصر وسوريا و ليبيا واليمن). وفي دراسة Ali و Dimitraki(2014) اعتمدت النتائج على فترات النمو إذ أن تغيرات الإنفاق العسكري تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في حالة النمو السريع، والعكس في حالة النمو البطيء.

2-6 مزايا وعيوب الإنفاق العسكري

كما ذكر سابقاً تعددت الدراسات المهتمة بدراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في العديد من الدول وخلال فترات زمنية مختلفة، تم التوصل إلى نتائج مختلفة بعضها اتفق بعلاقة إيجابية تربط بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية وبعضها الآخر اتفق على سلبية العلاقة، وبالرغم من ذلك اتفقت جميع الدراسات على أهمية دور للأنفاق العسكري على في المحافظة على أمن الدولة واستقرارها الداخلي وحماية حدودها من أي اعتداء خارجي وحماية اقتصاد الدول، دون إنكار الأدوار التنموية الأخرى للإنفاق العسكري في مجالات الصحة والتعليم والتدريب والتأهيل. سنستعرض أهم المزايا التي استخدمتها الدراسات المؤيدة كحجج لإثبات التأثير الإيجابي الذي يعكسه الإنفاق العسكري على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-6-1 مزايا الإنفاق العسكري

أ- توفير الأمن الداخلي والخارجي للدولة، من خلال المحافظة على الاستقرار الداخلي والسيطرة في حالات النزاعات، وحماية الحدود من أي اعتداءات خارجية محتملة. بالإضافة إلى توفير أهم متطلبات الاستقرار السياسي والاقتصادي باعتباره مطلب لأي بيئة استثمارية جاذبة، حيث أن استقرار الأمن الداخلي يساهم في خلق بيئة آمنة تساهم في دعم المسيرة التنموية من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى تساهم البيئة الآمنة في ازدهار القطاع السياحي باعتبار الأردن من أهم الوجهات السياحية في المنطقة.

ب- مساهمة جزء كبير من الإنفاق العسكري في بناء وتطوير البنية التحتية (الطرق، الجسور، المطارات، الاتصالات) والتي يستفيد منها القطاعين المدني والعسكري(المومني والخطيب، 1990).

ج- تخفيض نسبة البطالة من خلال توفير فرص العمل في المؤسسات العسكرية والأمنية بمختلف مجالاتها والتجنيد في صفوف الجيش العربي(مشعل والخطيب، 2005).

د- تدريب وتأهيل الشباب الأردني للانخراط بالسوق المحلي وتلبية حاجة السوق من مهن ومتدربين جامعيين، وتوفير خدمات الأمن والحماية للقطاعين العام والخاص إذ يمتاز أفرادها بالخبرة السابقة في العمليات الخاصة والحرس الملكي، وتقوم بهذه المهمة شركات تابعة للجيش ومنها الشركة الأردنية الدولية للحماية Josecure International والشركة الوطنية للتدريب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتأهيل وجمعية الملكة رانية العبد الله وغيرهم من المصانع والجمعيات(القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، 2016).

هـ- اكتساب المنتسبين إلى السلك العسكري العديد من المهارات والمهن أثناء الخدمة مما يتيح لهم الاستفادة من هذه الخبرات بعد التقاعد وتوفير فرص عمل لهم ضمن القطاعات الخاصة مما يساهم بنقل الخبرات والمهارات من القطاع العسكري إلى القطاع المدني وتحسين مستوى الدخل للأفراد إضافة إلى رواتبهم التقاعدية. بالإضافة إلى تزايد الطلب عليها لأغراض تأهيل وتدريب منتسبي القوات العسكرية في الدول الأجنبية، مما يعود على الأفراد بعوائد مالية تساهم بتعزيز الإحتياطات من العملات الأجنبية وربما إحلال العمالة الأجنبية في بعض المهن(القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية،2016)

و- بناء المستشفيات العسكرية والمراكز الصحية والتي تمتاز بكوادر طبية ذات كفاءة عالية، وتقديم العناية الصحية الشاملة لمنتسبي ومتقاعدي القوات المسلحة وعائلاتهم، كما تقدم الخدمات لأفراد المجتمع المدني وأبناء المناطق النائية من خلال المستشفيات العسكرية الميدانية، الموزعة على مختلف مناطق المملكة مما يخدم جميع أفراد المجتمع(الخدمات الطبية الملكية، 2016).

ز- تقديم المساعدة والرعاية الصحية في حالات الكوارث الطبيعية والحروب في مناطق مختلفة من العالم ضمن كوادر قوات حفظ السلام الدولية والكتائب الطبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح- تعزيز الإحتياطات من العملات الأجنبية من خلال العوائد المالية للمشاركين من القوات المسلحة الأردنية بقوات حفظ السلام الدولية في الدول الأجنبية والمهمات العسكرية والأمنية الأخرى(مشعل والخطيب، 2005).

ط- المساهمة في دعم البحث والتطوير العسكري والذي بدوره يساعد في زيادة الإنتاجية والدخل من خلال تطبيق القطاع المدني هذه الابتكارات وبالتالي تلبية حاجات القطاعين العسكري والمدني، وكذلك تقليل الإعتماد الخارجي وتعزيز نسبة الإكتفاء الذاتي من الإحتياجات العسكرية.

ي- إنشاء شركات تعمل على تلبية حاجات القطاع العسكري من مستلزمات دفاعية وسلع وخدمات كالمطابع والمصانع والمخابز وغيرها(القيادة العامة للقوات المسلحة، 2016).

ك- الاهتمام بقطاع التعليم عن طريق توفير المؤسسات التعليمية من جامعات وكليات عسكرية ومدارس الثقافة العسكرية والمعاهد، وصقل المنتسبين بالمعارف والعلوم والدورات مما يسهم في رفع المستوى العلمي لهم وبالتالي للمجتمع ككل، إضافة إلى تقديم المكرمات الملكية لأبناء المنتسبين للقطاع العسكري، وذلك لما يشكله رأس المال البشري من دور أساسي في العملية التنموية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-6-2عيوب الإنفاق العسكري

بالرغم من مزايا الإنفاق العسكري إلا أن بعض الدراسات عارضتها ولقد استشهدت ببعض الآثار المترتبة على زيادة الإنفاق العسكري والتي تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية باعتبارها مبرر للعلاقة السلبية بين كل من الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، ومن هذه العيوب:

أ- المساهمة في تراجع مستويات التنمية الاقتصادية في الدولة وبشكل خاص الدول محدودة الموارد، من خلال استخدام موارد اقتصادية يمكن استخدامها في مشاريع استثمارية أكثر إنتاجية، وفقاً لمبدأ تكلفة الفرصة البديلة نظراً لشح الموارد المالية للدولة(المومني والخطيب،1990 ؛مشعل والخطيب، 2005).

ب- توجه الدول غير المصنعة للمعدات العسكرية إلى الاستيراد لتلبية احتياجات القطاع العسكري اللازمة للوصول إلى المستوى اللازم من القدرة العسكرية، مما يؤدي إلى استنزاف احتياطات الدولة من العملات الأجنبية وكذلك إضعاف الإنتاج المحلي ورأس المال المحلي نتيجة لتحويل جزء من الموارد المالية إلى الدولة المصدرة، وتأثيره على الميزان التجاري وإحداث عجز في ميزان المدفوعات مما يؤثر سلباً على القطاعات الأخرى وإعاقة التنمية الاقتصادية وربما تراجعها(المومني والخطيب، 1990).

ج- تحول الكفاءات العلمية والعمالة الماهرة من القطاع المدني إلى القطاع العسكري مما يؤدي إلى خفض معدل النمو في القطاع المدني ويشار إليها بتكلفة الفرصة الضائعة(عصفور، 1992).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- إن الزيادة الحاصلة في الإنفاق العسكري تؤدي إلى كبح النمو الاقتصادي في الدولة وذلك نتيجة زيادة العبء الضريبي بهدف دعم الإنفاق العسكري (مشعل والخطيب، 2005).

هـ- زيادة الإنفاق العسكري في الدولة على شكل دخول جديدة يساهم في زيادة القوة الشرائية وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات (عصفور، 1992).

2-7الدراسات السابقة

في الجدول (2-1) سيتم استعراض مجموعة من الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، منها دراسات عالمية، ودراسات الإقليمية ومحلية، ولا بد من الإشارة إلى قلة الدراسات المهتمة بأثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية على الصعيد المحلي، مع الإشارة إلى أن غالبية الدراسات توصلت إلى علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-7-1 تقييم عام للدراسات السابقة

نلاحظ من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة إلى إختلاف النتائج بين الباحثين، فبعضهم أشار إلى العلاقة الإيجابية بين كل من النمو الاقتصادي والإنفاق العسكري وبعضهم أشار إلى العلاقة السلبية بينهما، ويعود ذلك لعدة أسباب منها اختلاف الفترة الزمنية والدول المختارة في العينة وطرق التحليل المتبعة بالإضافة إلى مصادر البيانات المعتمدة من قبل الباحثين، وتمتاز هذه الدراسة بإختيار الفترة الزمنية للدراسة والتي تشمل جميع الفترات الزمنية التي تضمنتها الدراسات السابقة وكانت الأردن كعينة رئيسية أو إحدى دول العينة، بالإضافة إلى التطرق إلى الجانب التحليلي الوصفي الذي وضح الإطار النظري لأثر الإنفاق العسكري على النشاطات الاقتصادية المختلفة بشكل لم يذكر من قبل الدراسات السابقة.

2-8 إضافة هذه الدراسة

تتميز هذه الدراسة بتسليطها الضوء على المنهاج الوصفي، وتطرقها لجوانب تفصيليه لم يتم ذكرها من قبل من خلال إضافة الدور التنموي للقطاع العسكري وذكر مجموعة من مؤسساته المصرح بها من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول(2-1): دراسات تربط العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الإقتصادي:

عنوان الدراسة	الباحث	الفترة الزمنية	الدولة	المنهجية	أهم الإستنتاجات
الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية	المومني والخطيب (1990)	1968-1987	الأردن	المربعات الصغرى ذات المرحلتين	أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية سلبي.
أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق وإسرائيل	عصفور (1992)	1968-1989	الأردن، سوريا، مصر، وإسرائيل	طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين	أثر الإنفاق العسكري سلبي على النمو الاقتصادي في كل من الأردن، سوريا وإسرائيل. وإيجابي على النمو الاقتصادي في مصر ويعود ذلك لكونها دولة مصنعة للمعدات العسكرية
أثر النفقات العسكرية على الأداء الاقتصادي لمجموعة من الدول العربية	المكحول (1999)	1968-1987	الأردن، الكويت، المغرب، عمان، السعودية، البحرين، تونس، الإمارات، الصومال، السودان، موريتانيا، الجزائر، المغرب، سوريا، السعودية	الانحدار للسلاسل الزمنية	أظهرت النتائج الإحصائية وجود علاقة ايجابية بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي لبعض الدول، وسلبية لدول أخرى
الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية	مشعل والخطيب (2005)	1990-2002	البحرين، مصر، الأردن، الكويت، عمان، السعودية، سوريا واليمن	النموذج الكلاسيكي الجديد للنمو	أثر الإنفاق العسكري سلبي على النمو الاقتصادي، بينما كان اثر الإنفاق الحكومي ايجابي على النمو الاقتصادي
Military expenditure and economic growth in developing countries	Hou و Chen(2012)	1975 -2009	دولة35	Generalized method of moments (gmm)	الإنفاق العسكري يؤثر سلبي على النمو الاقتصادي بدول العينة
Military spending and economic growth in south Asia	Alexander (2013)		دول جنوب آسيا	Generalized method of moments (gmm)	زيادة الإنفاق العسكري مرتبطة بإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد
Military Spending and Economic Growth	Abu Al-(2014)foul	1988-2007	الأردن	Granger causality	أثر الإنفاق العسكري إيجابي على النمو الاقتصادي
Military spending and economic growth in the middle east countries	Pan وآخرون (2014)	1988-2010	الأردن، لبنان، مصر، الكويت، سوريا، عمان، تركيا، إسرائيل والبحرين	Panel causality analysis	اختلفت النتائج ما بين علاقة سببية بإتجاه واحد لأحد المتغيرات في بعض الدول وأخرى بإتجاهين وبعضها بعدم وجود علاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الإطار الوصفي لمتغيرات الدراسةفي الاقتصاد الأردني

3 .1 ملامح عامة للاقتصاد الأردني

يعتبر الاقتصاد الاردني اقتصاد صغير مفتوح ويعاني من محدودية الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أنها دولة غير نفطية وتعتمد على استيراد مشتقات النفط والغاز، إذ شكلت نسبة الإنتاج المحلي للطاقة في عام 2014 حوالي 3% من احتياجات الاردن من الطاقة، كما شكلت قيمة الطاقة المستوردة 7716 ألف طن مكافىء نفط، وبلغت الكلفة الإجمالية للغاز الطبيعي والمشتقات النفطية المستوردة 4406 مليون دينار الأمر الذي يشكل عبئاً اقتصادياً كبيراً على الموازنة العامة(وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2014).

وقد شهد الأردن خلال العقد الماضي نمواً اقتصادياً طفيفاً، كما أن من المتوقع أن يتباطئ نمو الاقتصاد الأردني لما يواجهه من تحديات اقتصادية وأمنية نتيجة لما تشهده المناطق المجاورة من نزاعات وما ينتج عنها من مخاطر أمنية محتملة على الأردن، وما تتركه من أثر على القطاع التجاري والسياحي، مع الإشارة إلى الزيادة المستمرة في أعداد اللاجئين من الدول المجاورة ومساهمتها في زيادة نسبة البطالة وارتفاع نسبة العمالة الأجنبية في الأردن بالإضافة إلى النمو السكاني المستمر، إذ يبلغ عدد اللاجئين السوريين 1.3 مليون لاجئ حسب ما سجلت وكالة الأمم المتحدة للاجئين في عام 2014، كما يشكل العراقيين والمصريين نسبة متقاربة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومجموعه مليون نسمة، كما أن عدد السكان الأردن باستثناء اللاجئين حوالي 6.7 مليون. بالإضافة إلى استمرار ارتفاع معدلات الفقر والبطالة (دائرة الإحصاءات العامة، 2016).

كما شهد الاقتصاد الأردني مراحل مختلفة متأثراً بعوامل النمو والركود نتيجة للأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى التهديدات الأمنية المحتملة وحالة عدم الاستقرار التي تمر بها المناطق المحيطة. وتقسم الفترات التي مر بها الاقتصاد الأردني على النحو التالي:

3 .1 .1 الفترة الأولى (1976-1988)

شهد الاقتصاد الاردني في هذه الفترة معدلات عالية في النمو الاقتصادي إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام (15.5%)1981، بالإضافة إلى انخفاض معدلات البطالة نتيجة لزيادة مستويات التشغيل إذ لم تتجاوز نسبة البطالة 3.9% خلال هذه الفترة، ويعود ذلك لعدة عوامل منها المساعدات الخارجية والقروض المقدمة للأردن، وإرتفاع تحويلات الأردنيين العاملين في دول الخليج نتيجة لارتفاع اسعار النفط في السوق الدولي وزيادة إيراداتهم النفطية وزيادة الدخل والإنفاق التنموي في دول الخليج التي انعكست إيجابياً على الأردن من خلال زيادة المساعدات المالية المقدمة من دول الخليج إلى الأردن وزيادة الطلب على الأيدي العاملة الأردنية وزيادة الطلب من دول الخليج على الصادرات الأردنية، كم اشهدت تلك الفترة وضع خطة التنمية الخمسية الأولى للفترة (1976-1980) (البنك المركزي الأردني، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد استمر الإزدهار الإقتصادي حتى شهدت الأردن أزمة اقتصادية في عام 1988 أدت إلى إنخفاض قيمة الدينار الأردني وإنخفاض معدلات نمو الناتج المحلي وإرتفاع عجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة، ومن جهة أخرى تراجعت المساعدات الخارجية من دول الخليج نتيجة لإنخفاض أسعار النفط العالمية، وتراجعت معدلات حوالات الأردنيين في الخليج.

3 .1 .2 الفترة الثانية (1989- 2002)

حاول الأردن إستعادة استقراره الاقتصادي في نهاية عام 1989 وبداية عام 1990 بعد أن تم التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتغلب على الأزمة الاقتصادية من خلال تطبيق برنامج شامل للتصحيح الاقتصادي متوسط الأجل للفترة (1989-1993)، إلا أن حرب الخليج في عام 1990 انعكست سلباً على الاردن نتيجة لعودة ما يقارب 300 ألف مواطن من الكويت ودول الخليج الأخرى، بالإضافة لما تركته من أثر على الجانب الأقتصادي للمملكة من تراجع الصادرات الأردنية وانخفاض نسبة حوالات الأردنيين العاملين في الخارج وتأثر القطاع السياحي وتوقف المساعدات العربية المقدمة للأردن، الأمر الذي حال دون تحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج وبالتالي عدم الإستمرار بتطبيقه، ولابد من الإشارة إلى أن حرب الخليج ساهمت بشكل ملحوظ في زيادة الإنفاق العسكري للأردن نتيجة لعدم الاستقرار الأمني في المنطقة بالإضافة إلى زيادة أعداد السكان مما ترتب على ذلك زيادة الجهود للمحافظة على الأمن الداخلي للأردن وحماية الحدود من أي تهديد محتمل، إذ بلغت قيمة الإنفاق العسكري (الدفاع والأمن) كما ورد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن وزارة المالية لعام 1990 حوالي 255 مليون دينار، ولعامي 1991 و1992 ما يقارب 270 و277 مليون دينار على التوالي(البنك المركزي الأردني، 2016).

3. 1. 3 الفترة الثالثة (2003– 2014)

في العام 2003 كانت الحرب على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، كان لها آثار كبيرة على المنطقة ككل سواء سياسية أو أمنية أو اجتماعية أو اقتصادية، بالإضافة لما شكلته الأزمة من عبء سكاني نتيجة الأعداد الكبيرة من اللاجئين العراقيين وعودة الأردنيين المقيمين في العراق بسبب عدم الاستقرار الأمني، كما شكلت هذه الزيادة منافسة كبيرة في سوق العمل الأردني. ومن جهة أخرى شهدت هذه الفترة زيادة في معدلات الاستثمار نتيجة لدخول اللاجئين العراقيين السوق الأردني وشراء العقارات الأردنية وتأسيس الشركات الإنتاجية في الاردن. كما شهدت هذه الفترة جهود أمنية مكثفة لحماية المواطنين واللاجئين والمحافظة على الأمن الداخلي بالإضافة لحماية الحدود من أي تهديد أمني محتمل. إذ بلغت قيمة مخصصات الإنفاق العسكري كما ورد في الموازنة العامة في عام 2002 حوالي 551 مليون دينار وارتفعت في عام 2003 إلى حوالي 650 مليون دينار مع الاستمرار في الارتفاع إذ بلغت عام 2007 حوالي 1128 مليون دينار وعام 2011 حوالي 1797 مليون دينار، مع الإشارة إلى تأثر الاقتصاد الأردني بشكل عام نتيجة لإنحسار الدعم العراقي للأردن بعد غزو العراق 2003(البنك المركزي الأردني، 2016).

وفي عام 2008 تعرض العالم إلى الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى تضرر غالبية اقتصادات الدول، ومنها الاقتصاد الأردني إذ تضرر بشكل كبير مما أدى إلى تراجع النشاط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة في جميع أنحاء العالم وانتشار حالة من الركود الاقتصادي في مختلف دول العالم المتضررة. أما خلال العقد الحالي فقد تأثر الأردن بأحداث الربيع العربي، بالإضافة للتهديدات الأمنية التي تتعرض لها الاردن على المستويين المحلي والإقليمي وما يتطلبه من جهود أمنية للحفاظ على الاستقرار الأمني في الاردن.

2. 3 الإنفاق العسكري في الأردن

واجه الاردن على مر السنوات الماضية العديد من التحديات الأمنية نتيجة لموقعه الجغرافي وما شهدته المنطقة المحيطة من ضغوطات أمنية ناجمة عن النزاعات في الدول المحيطة على مر السنوات، ويعود ذلك لوجود الكيان الصهيوني في المنطقة وحرب الخليج الأولى والثانية ومن جهة أخرى التهديد الأمني الناتج عن التوترات في الساحة السورية وإقبال اللاجئين من مختلف المناطق المجاورة، الأمر الذي زاد من الأعباء الأمنية وغير الأمنية، فضلاً عن انتشار الجماعات الإرهابية المتطرفة، ولا شك أن هذه الضغوطات الأمنية كان لها أثر كبير على المستويين الاقتصادي والأمني وزيادة في مستوى الإنفاق العسكري، كما شكلت تهديداً كبيراً على الاستثمار المحلي والأجنبي في الاردن بسبب عدم الاستقرار الأمني في المنطقة.

يوضح الشكل (1.3) تطور حجم الإنفاق العسكري في الأردن خلال الفترة 1976-2014، إذ تظهر الزيادة المستمرة في قيم الإنفاق العسكري خلال فترة الدراسة، إذ بلغت اعلى قيمة للإنفاق العسكري في عام 2014 وكانت قيمته حوالي 1920 مليون دينار، وبلغ متوسط الإنفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العسكري خلال فترة الدراسة حوالي 611 مليون دينار (البنك المركزي الأردني، 2016). ويعود ذلك إلى عدم الاستقرار الأمني في المنطقة والنزاعات المستمرة مما يتطلب تكثيف الجهود الأمنية الداخلية والخارجية، وما تقدمه الأردن من مساعدات عسكرية في بعض الدول المنكوبة بسبب الكوارث الطبيعية والحروب. بالإضافة إلى التطور التكنولوجي والأسلحة المتقدمة التي يتم استخدامها من قبل الجيش الأردني مع الاعتماد على المستوردات العسكرية بإعتبار الأردن دولة غير مصنعة للمعدات العسكرية مما يتطلب اللجوء إلى الدول المصنعة لسد حاجة الجيش الأردني من معدات عسكرية، وهنا لابد من الإشارة إلى بدايات الأردن في التوجه إلى تصنيع المعدات العسكرية لسد حاجته من بعض المعدات مع نهاية التسعينات من خلال تأسيس مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير(كادبي) والذي قد يساهم في دعم التنمية الاقتصادية وسيتم ذكره في إطار الدور التنموي الذي سيتم تناوله لاحقاً.

الشكل(1. 3): تطور حجم الإنفاق العسكري في الأردن خلال الفترة (1976-2014)

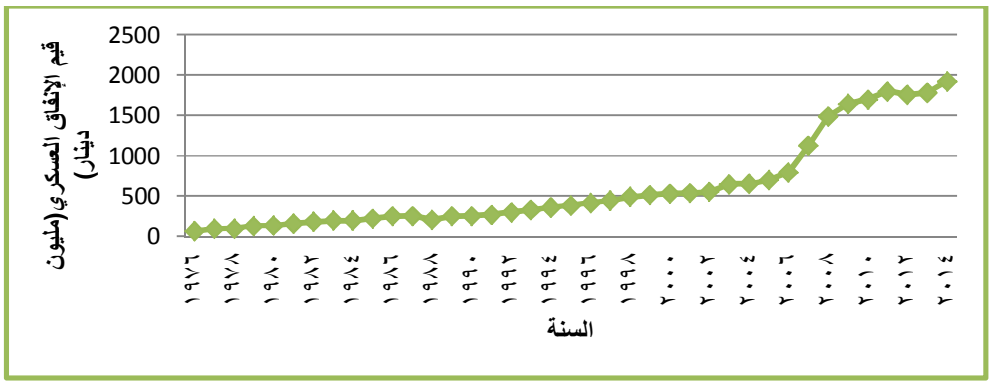

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة. [2]

[2] المصدر: نشرة وزارة المالية (1976-2014) المعتمدة من البنك المركزي الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الشكل (2.3) يوضح قيم الأنفاق العسكري كنسبة من النفقات الحكومية في الأردن خلال الفترة الممتدة من 1990–2012، ويظهر أن أكبر نسبة كانت في العام 1991 وشكلت 34% من النفقات الحكومية ويعود ذلك لما اتخذته الأردن من إجراءات أمنية من أي تهديد محتمل بسبب حرب العراق، أما أقل نسبة 13% في العام 2005، وبلغ متوسط نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق الحكومي في الأردن خلال الفترة 1990– 2012 حوالي 21%، كما بلغ متوسط نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق الحكومي 14% خلال الفترة 2009– 2013، وهذا يعني أن نسبة الإنفاق العسكري إلى الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة 1990– 2013 تبلغ ما يقارب 20%.

الشكل(2.3): الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق الحكومي في الاردن (1990–2012)

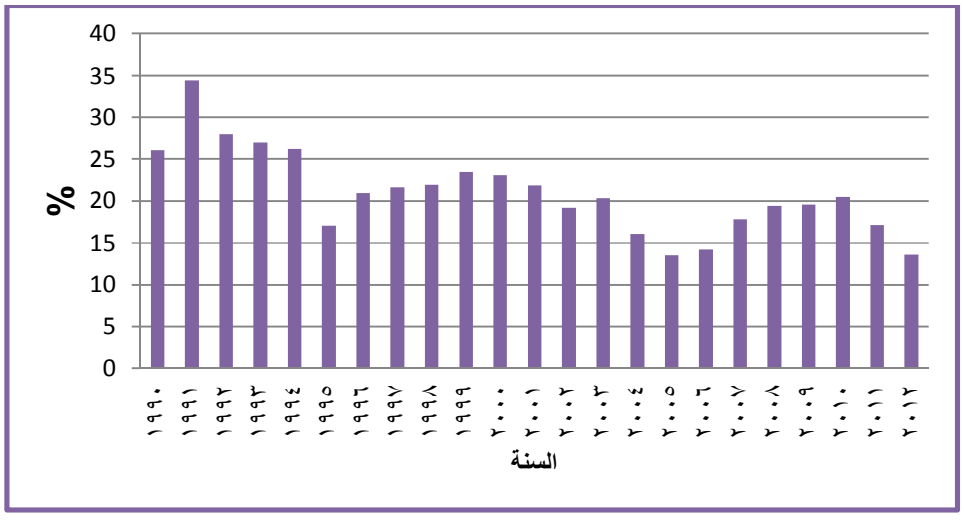

المصدر: من عمل الباحثة إستناداً إلى بيانات البنك الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يشير الشكل (3.3) إلى إجمالي أفراد القوات المسلحة في الأردن خلال الفترة 1989-2014، بالإعتماد على بيانات البنك الدولي، ونلاحظ من خلاله تقارب أعداد القوات المسلحة في بداية التسعينات إذ بلغ أقل عدد للقوات المسلحة الأردنية 100 ألف في عام 1991 واستمر لخمسة سنوات متتالية، وتلاها زيادة في عام 1995 وتبعها تذبذب متقارب بين السنوات حتى وصل حالة شبه مستقرة حتى بلغ في عام 2014 إلى (115.5) ألف، وبلغ أكبر عدد للقوات المسلحة حوالي 149 ألف في عام 2000، وبلغ متوسط أعداد القوات المسلحة الأردنية خلال الفترة (1989-2014) حوالي 118 ألف. ونشير إلى أن متوسط إجمالي أفراد القوات المسلحة إلى إجمالي العاملين في القطاعين العام والخاص في الأردن خلال الفترة(1993-2013) بلغ 20%.

الشكل(3.3): إجمالي أفراد القوات المسلحة الأردنية (1989-20142014-1989)

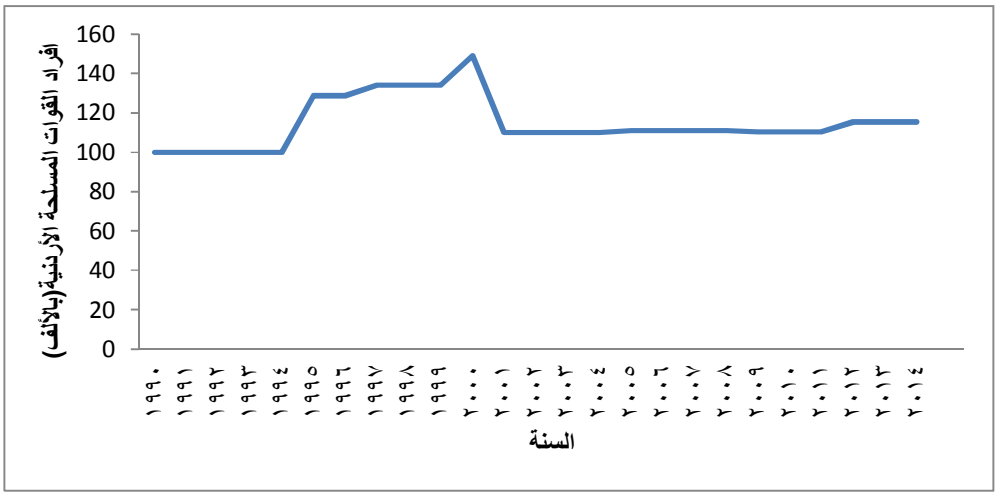

المصدر: http://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.TOTL.P1?locations=Jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الشكل (4.3) فيشير إلى متوسط نسبة الإنفاق على القطاع العسكري ومقارنته مع بعض القطاعات الرئيسية الأخرى مثل الصحة والتعليم خلال الفترة 2009- 2013، إذ بلغ متوسط نسبة الإنفاق العسكري 14% بينما بلغ نصيب قطاع الصحة 6% وقطاع التعليم 6%، أي أن القطاع العسكري يستحوذ على الجزء الأكبر من كلا القطاعين، أما القطاعات الأخرى بلغت قيمتها 74%.

الشكل(4.3): متوسط نسبة الإنفاق على القطاعات المختلفة إلى الإنفاق الحكومي (2009 -2013)

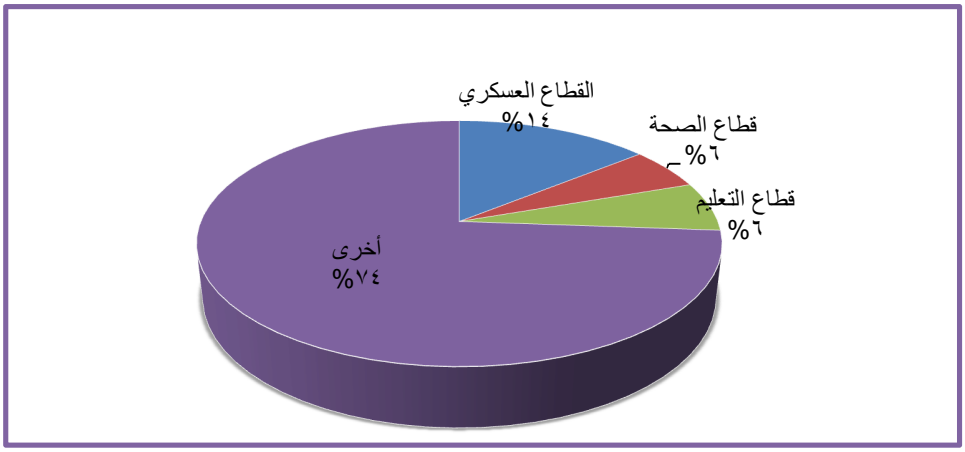

المصدر: من إعداد الباحثة إستناداً إلى بيانات دائرة الموازنة العامة.

3.3النمو الاقتصادي والإنفاق العسكري

لا يقتصر الإنفاق العسكري على توفير الأمن في الدولة وحماية مواردها الطبيعية فحسب، وإنما يعد جزءاً أساسياً للحفاظ على اقتصاد الدولة والمساهمة في استمرار المسيرة التنموية إذ يساهم في توفير الأمن لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي بالإضافة إلى استمرار الاستثمارات القائمة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يساهم القطاع العسكري في الأردن على خفض نسبة البطالة من خلال انتساب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة إلى صفوف الجيش بما فيها الكوادر المختلفة العاملة في مجال الصحة والتعليم. ولكن من وجهة نظر أخرى يشكل النمو المستمر للإنفاق العسكري تقييداً للنمو الاقتصادي وذلك من خلال المنافسة القوية على الموارد المحدودة للأردن، أي العمل على مبدأ الفرصة البديلة والتي تنص على أن الزيادة في معدل الإنفاق العسكري بسبب محدودية الموارد المالية يكون على حساب الإنفاق على القطاعات الأخرى كالصحة والتعليم والاستثمار والبنى التحتية، وفي حالة الاستمرار بالإنفاق العسكري بمعزل عن المساس بالإنفاق على الصحة والتعليم وغيرها من البنى التحتية تكون الفرصة الضائعة على شكل ديون داخلية أو خارجية ويعود ذلك إلى محدودية دخل الحكومة ومحدودية الموارد المتوفرة في الدولة.

الشكل (5.3): النمو الاقتصادي الحقيقي والإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2014-1976)

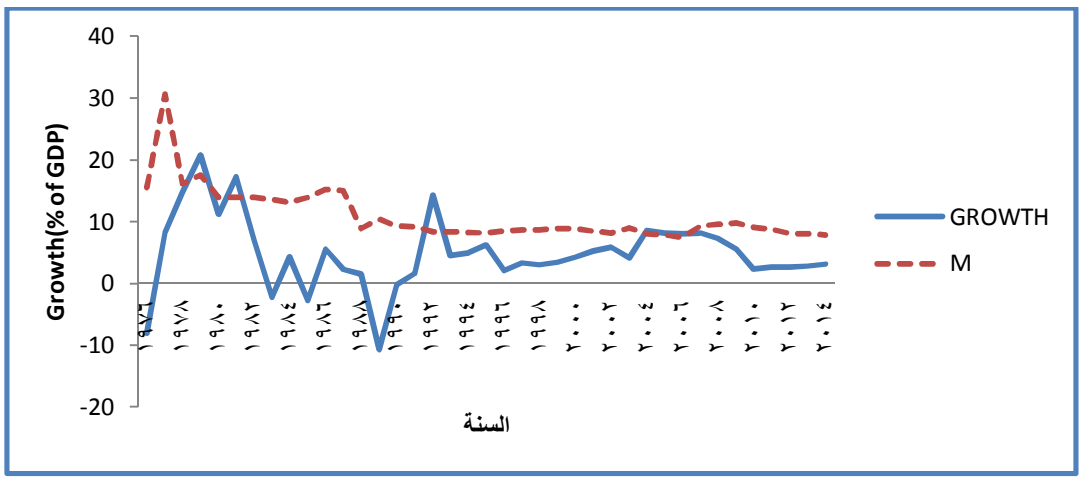

المصدر :من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات البنك المركزي الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الشكل 5.3 أعلاه، يظهر تذبذب حركة كل من الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو في الناتج المحلي الحقيقي خلال سنوات الدراسة استناداً إلى البيانات السنوية للبنك المركزي. إذ بلغ متوسط الإنفاق العسكري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 11% وكانت أكبر نسبة حوالي 30% في عام 1977، وأقل نسبة حوالي 7% في عام 2006.

4.3 الدور التنموي للقطاع العسكري في الأردن

يساهم القطاع العسكري بكافة مؤسساته في دعم المسيرة التنموية في الأردن كغيره من القطاعات الأخرى، وتنعكس هذه المساهمة على عدد من المجالات أهمها؛ حفظ الأمن والاستقرار الداخلي وحماية الدولة من أي تهديد محتمل، فضلاً عن المجالات الأخرى كالتصنيع والاستثمار والصحة والتعليم والتدريب والتشغيل والخدمات، والمساهمة في تلبية حاجات المنتسبين بشكل خاص والمجتمع المحلي بشكل عام من سلع وخدمات.

وفي هذا الجزء سيتم استعراض أهم هذه الأدوار التنموية بالإعتماد على المعلومات المقدمة من الموقع الإلكتروني للقيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية. مع الإشارة إلى المؤسسات المصرح بها من قبل الموقع الإلكتروني للقيادة العامة للقوات المسلحة[3] والتي كانت بداية إنشاء هذه

[3] القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية
https://www. jaf. mil. jo/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسات في نهاية التسعينات، ويمكن إستعراض الدور التنموي للقطاع العسكري على النحو الآتي:

أولاً: مجال التصنيع والإنتاج

1- مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير

تم دعم التصنيع العسكري المحلي عن طريق إنشاء مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير في العام 1999، إذ يعنى المركز بتلبية بعض حاجات القوات المسلحة الأردنية وبعض احتياجات الأسواق الأردنية والأسواق الدولية من الأسلحة والأنظمة الدفاعية بالإضافة إلى النشاطات الاستثمارية. وبات يشكل جزءاً هاماً في الصناعات الدفاعية الأردنية ويعمل على ابتكار وتطوير المنتجات على الصعيد العالمي، أما على الصعيد المحلي قام بإنشاء شركات ذات طابع مدني ولكن تعنى بالإنتاج العسكري والمدني معاً بهدف دعم الصناعات الدفاعية المحلية، وتعزيز مستوى البحث العلمي والتطوير عن طريق التعاون مع المؤسسات العلمية، والتمهيد للقيام بقاعدة صناعية في الأردن. [4]

وهناك مجموعة من الشركات التابعة للمركز وهي:

أ- سي إل إس الأردن (CLS Jordan) بشراكة مع شركة سي إل إس البريطانية، وتختص في إعادة بناء معدات مختلفة ومنها؛ الآليات العسكرية المختلفة والسيارات العادية والخاصة والهندسية

[4] القيادة العامة للقوات المسلحة، مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير
http://www.jaf.mil.jo/ShowContentPrint.aspx?ContentId=41

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمولدات الكهربائية والسلفات الكهربائية وتعديل أنظمة الدبابات والآليات العسكرية القديمة والبخاخات ومعدات أخرى.

ب- الشركة الأردنية المتقدمة لتشكيل المعادن Jordan Advanced Machining Company (Jordan (AMCO، وتم تأسيسها بهدف وجود مركز متخصص بالصناعات الدقيقة للقيام بدعم الصناعة في الأردن وتطويرها واستكشاف فرص التصدير للأسواق على المستوى الإقليمي والعالمي.

ج- الشركة الأردنية المتقدمة لأنظمة السيطرة (ذ.م.م) Jordan Advanced Remote، إذ ساهمت هذه الشركة في إدراج الأردن ضمن الدول الرائدة في امتلاك صناعة الطائرات المسيرة بدون طيار.

د- الأردنية لتصميم الأسلحة الدقيقة Jordan Armaments and Weapons Systems (JAWS)، أنشئت عام 2000 بهدف إنتاج مسدس أفعى الصحراء متعدد الأعيرة وتسويقه محلياً وعالمياً .

هـ- الشركة الأردنية لصناعات الآليات الخفيفة Jordan Light Vehicle Manufacturing (JLVM)، أنشئت بالشراكة مع شركة جانكيل في الأمم المتحدة، وتعنى بتصفيح الآليات العسكرية والأمنية ومن منتجاتها: الجواد (الالية لاستخدامات الأمن القومي)، آلية الثعلب (آلية استطلاع طويلة المدى)، دراجة فارس الصحراء (دراجة استطلاعية لأغراض عسكرية)، آلية الصحراء (آلية 4*4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و- الشركة الأولى للألياف المركبة NP Aerospace Jordan (NPAJ)، أنشئت بالتعاون مع شركة إن بي ايروسبيس البريطانية بهدف تصنيع وتطوير الخوذ والستر الواقية المصنعة باستخدام تقنيات معتمدة عالمياً ، وتسويقها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

ز- مركز الأمير فيصل لتكنولوجيا المعلومات Prince Feisal Information Technology Center (PFTIC)، تم تأسيسه بالتعاون مع جامعة اليرموك لما تملكه من قدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويعمل المركز على توفير التدريب في مجال صناعة نظم البرمجيات وخاصة فيما يتعلق بالمعدات الدفاعية.

ح- سيبيرد أفييشون - الأردن Seabird Aviation Jordan (SAJ)، تأسس عام 2003 ويختص بتصنيع وتسويق طائرة SEEKER، وتصنيع ما يلزمها من قطع للصيانة.

ط- الشركة الأردنية الروسية للأنظمة الإلكترونية Jordan Russian Electronic Systems (JRESCO)، وهي مشروع مشترك مع شركة الأنظمة الإلكترونية الروسية لإنتاج صاروخ الآر بي جي 32.

ي- الأردنية لحلول التصنيع والخدمات Jordan Manufacturing and JMSS Services Solutions، والتي تقوم بصناعة الآلات الثقيلة والمتوسطة وغيرها من المعدات.

ك- شركة الصناعات العربية المتقدمة Advanced Industries of Arabia، أنشئت بالتعاون مع مجموعة بن جبر الإماراتية، وتهتم هذه الشركة بتصميم وتصنيع آلية عسكرية تسمى(آلية النمر)والتي تتميز بأدائها العالي وما تتمتع به من منافسة في التكلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- **مديرية الإنتاج العسكري:** تم إنشاء مديرية الإنتاج العسكري بهدف تلبية حاجات القطاع العسكري من سلع وخدمات في مجالات عدة منها الطباعة وتصنيع الأثاث وبعض المواد الغذائية كالخبز والبسكويت، وتنقسم إلى:

أ-المطابع العسكرية: إذ تعنى هذه المطابع بطباعة الكتب والمؤلفات والمجلات الخاصة بالقوات المسلحة وأيضاً الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة، وكذلك إنتاج وتجهيز المغلفات والطباعة الحريرية على الدروع والمواد الدعائية وصناعة الأختام لكل من القوات المسلحة والأمن العام والدوائر الحكومية، وغيرها من المطبوعات.

ب- مصانع الإنتاج العسكري: ومن واجباتها تصنيع الأثاث الخشبي بمختلف أشكاله والأثاث المعدني من أبواب وخزانات وغيرها. كما تساهم بتنمية السوق المحلي عن طريق طرح العطاءات السنوية بمقدار مليوني دينار تقريباً .

ج- مجموعة المخابز العسكرية: وتعنى هذه المجموعة بصناعة الخبز لكافة وحدات القوات المسلحة وتصنيع مادة البسكويت الذي يباع في المؤسسات الاستهلاكية العسكرية وأيضاً لخدمة مشروع التغذية المدرسية.

3- الشركة العربية للمقاولات: تم تأسيسها في عام 2006، بهدف التطوير والتحديث في مجال الإنشاءات وتنفيذ مشاريع مختلفة من طرق وأبنية للقوات المسلحة والقطاعين العام والخاص، والعمل على صيانة وإدامة الأبنية العسكرية الحكومية. [5]

[5] القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، مديرية الإنتاج العسكري، 2016
http://www. jaf. mil. jo/ShowContentPrint. aspx?ContentId=157

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : مجال الاستثمار والتمويل

أ- المنطقة الصناعية المتخصصة بالصناعات الدفاعية الآليات وهي إحدى مشاريع مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير، وتهدف إلى جذب المستثمرين المحليين والأجانب لإنشاء مصانع في المنطقة الحرة عن طريق توفير الحوافز والإمتيازات الضريبية، البنية التحتية، خدمات الاتصالات المتميزة، ومستوى عالي من الخدمات والحماية للشركات.

ب- هيئة الموارد الدفاعية وإدارة الاستثمار وتم تأسيسها في عام (2008) إذ تهتم بشكل أساسي على إدارة وتطوير قطاع الموارد الدفاعية في القطاع العسكري من جهة، وتنظيم الجانب الاستثماري من جهة أخرى من خلال تحديد الاستراتيجيات ورسم السياسات العامة للهيئة وصولاً لأهداف الهيئة مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المتوفرة في القوات المسلحة الأردنية. [6]

ج- صندوق الائتمان العسكري: يهدف الصندوق على تشجيع منتسبين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية على الادخار ومساعدتهم في التمويل والاستثمار، إذ يقدم خدمات تمويلية على نظام المرابحة الإسلامية، والاستثمار بأموال المودعين بعدة مجالات، وغيرها من الأهداف بما يحقق مستوى معيشة أفضل لمنسبين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية. [7]

د- المؤسسة الاستهلاكية العسكرية: تم تأسيسها في العام 1973 بهدف تقديم السلع للمواطن الأردني سواء يعمل في القطاع العسكري أم المدني من خلال انتشارها في مختلف أنحاء المملكة

[6] القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، هيئة الموارد الدفاعية والاستثمار، 2016
http://www. jaf. mil. jo/ShowContentPrint. aspx?ContentId=42

[7] القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، صندوق الإئتمان العسكري، 2016
http://www. jaf. mil. jo/ShowContentPrint. aspx?ContentId=49

8 القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، المؤسسة الاستهلاكية العسكرية، 2016
http://www. jaf. mil. jo/ShowContentPrint. aspx?ContentId=50

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على شكل جمعيات توزيع السلع على جمعيات وأسواق وتتميز السلع والبضائع المقدمة بالتنوع والأسعار المناسبة والجودة العالية، كما تساهم بالحد من البطالة من خلال التوظيف المستمر للقوى العاملة في هذه المؤسسات، وتتوزع هذه الأسواق في جميع أنحاء المملكة وعددها (106)، بينما يتواجد 6 أسواق في القواعد العسكرية ومنها سوق المدينة الطبية وسوق سلاح الجو وسوق الأزرق وغيره من القواعد. [8]

ثالثاً: مجال الصحة

يساهم القطاع العسكري بتحسين مستوى الصحة وتطويرها من خلال إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف مناطق المملكة بهدف تقديم الخدمات العلاجية اللازمة للأفراد العسكريين والمدنيين. إذ يوضح الجدول التالي المستشفيات العسكرية في الأردن البالغ عددها 10 مستشفيات متضمنة مدينة الحسين الطبية ومجمع الأميرة عائشة بنت الحسين الطبي وغيرها والتي تم تأسيسها في شتى مناطق المملكة. إضافة إلى المراكز الصحية والبالغ عددها 11 مركزاً طبياً شامل في كل من العقبة ومعان ومأدبا والشونة الجنوبية والمفرق والأزرق وغيرها من مناطق المملكة المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 1.3: المستشفيات العسكرية في الأردن حتى عام 2016

المستشفى	سنة التأسيس	المنطقة	نسبة المراجعين سنوياً إلى إجمالي المنتفعين بالتأمين الصحي العسكري
مدينة الحسين الطبية ومستشفياتها	–	محافظة العاصمة	–
مستشفى الملكة علياء العسكري	1987	محافظة العاصمة	7.7%
مجمع الأميرة عائشة بنت الحسين الطبي	–	محافظة العاصمة	–
مستشفى الأمير راشد بن الحسين	1967	إربد	23.4%
مستشفى الملك طلال العسكري	2016	المفرق	مستشفى جديد
مستشفى الأميرة هيا الحسين	2016	جرش وعجلون	مستشفى جديد
مستشفى الأمير هاشم بن الحسين	1963	الزرقاء	19%
مستشفى الأمير علي بن الحسين	1981	الكرك	11%
مستشفى الأمير زيد بن الحسين العسكري	1992	الطفيلة	6%
مستشفى الأمير هاشم بن عبدالله الثاني	2013	العقبة	8.5%

المصدر: الموقع الإلكتروني للخدمات الطبية الملكية

http://www.jrms.mil.jo/Contents/Hospitals_and_Servicesar.aspx#.WLxfL6KhLIU

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المؤسسات المساندة للمجال الصحي:

1- الخدمات الطبية الملكية: أُنشئت في عام 1941 بهدف تقديم الرعاية الطبية للأفراد سواء عسكريين أم مدنيين، إذ تساهم بتقديم الرعاية الطبية الشاملة حالياً لحوالي 1.5 مليون مواطن من خلال مدينة الحسين الطبية بمراكزها المختلفة والمستشفيات العسكرية في معظم أنحاء المملكة، كما يشكل الأطفال دون سن الثامنة عشرة ما يقارب 50% من المستفيدين من الرعاية الصحية المقدمة من الخدمات الطبية الملكية، وتتميز الخدمات الطبية الملكية بين قطاعات الصحة الأردنية لما تقدمه من خدمات متميزة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، [8] ومنها:

- تقديم الخدمات الطبية لأبناء المناطق النائية من خلال فتح مستشفيات ميدانية عسكرية في مناطق البادية الشرقية والبادية الجنوبية.

- المشاركة في قوات حفظ السلام وإرسال الكتائب الطبية والمستشفيات في عدد من الدول ومنها: كوسوفو وكرواتيا وساحل العاج وهاييتي وإثيوبيا وافغانستان وغيرها من الدول.

- المشاركة في حالات الكوارث والنزاعات بإرسال الفرق الطبية المؤهلة وتجهيز مستشفيات ميدانية ومن هذه الدول: العراق ولبنان وباكستان وإندونيسيا وكذلك قطاع غزة وغيرها من الدول.

- تدريب وتأهيل الأطباء الأردنيين وتطوير المستويات الطبية المختلفة، من خلال إرسالهم لمختلف دول العالم لإكتساب مهارات جديدة.

2- الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين: تأسست عام 1997، بهدف خدمة المصابين العسكريين من منتسبي القوات المسلحة أو الأمن العام أو قوات الدرك أو المخابرات العامة أو

[8] القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، الخدمات الطبية الملكية، 2016
http://www. jaf. mil. jo/ShowContentPrint. aspx?ContentId=47

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدفاع المدني والمتقاعدين مما سبق، وتساهم الهيئة في تقديم المساعدات المادية للمصابين ومساعدات طبية ومساعدات عينية، كما تؤدي عملها على مبدأ تأهيل المصاب العسكري ليكون منتجاً لا متلقياً للمساعدة عن طريق تدريب وتأهيل المصابين طبياً وأكاديمياً ومهنياً. وتساهم الهيئة كذلك في تجنيد أبناء المصابين العسكريين وتوظيف المصابين وأبنائهم في المؤسسات العامة والخاصة وذلك بالتعاون مع القوات المسلحة الأردنية. [9]

رابعاً: مجال التعليم

1- التربية والتعليم والثقافة العسكرية[10]

أ- التعليم الجامعي: تقوم مديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية بتدريس مساق مادة العلوم العسكرية في الجامعات الأردنية وكليات المجتمع سواء الحكومية أو الخاصة وعددها أربع وثلاثون جامعة وكلية، بهدف تعزيز الانتماء وروح المواطنة لدى الطلاب وتثقيفهم. كما تم إنشاء بعض المدارس والوحدات العسكرية في مناطق البادية كمدرسة الحسين الثانوية للبنين في القويرة، وجناح الثقافة العسكرية في كلية الشهيد فيصل الثاني حالياً ومدرسة النصر (الثورة العربية الكبرى حالياً)، كما استمرت المديرية على نهج التطوير والاهتمام بزيادة أعداد الخريجين من المدارس العسكرية الذين تبوؤوا بعدد من المؤسسات العامة والخاصة، وقد وصل عدد هذه المدارس في العام 2010

[9] الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين، 2016
http://www. jaf. mil. jo/Contents/HCDSar. aspx
[10] القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، التربية والتعليم والثقافة العسكرية، 2016
http://www. jaf. mil. jo/ShowContentPrint. aspx?ContentId=48

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى 29مدرسة ومن المتوقع أن يزيد عدد هذه المدارس لغاية العام 2017بحوالي 24 مدرسة أخرى.

ب- الثقافة العسكرية والتنمية الوطنية: تساهم مديرية التربية والتعليم والثقافة العسكرية في عملية التنمية الوطنية من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الإدارية والتعليمية والاجتماعية إلى الطلبة المشاركين وأبناء المجتمع المحلي، ومن أهم هذه الخدمات: توفير كوادر تعليمية ذات كفاءة عالية والعمل على تدريبهم وإشراكهم بدورات متخصصة، الاهتمام بالتخصصات المهنية وتوفير ما يلزم ذوي الإحتياجات الخاصة من غرف صفية والمساهمة بتخفيض نسب البطالة في البادية الأردنية بتوظيف أبنائها في المدارس، كما تشرف المديرية على تقديم توزيع مكارم جلالة الملك عبد الله الثاني بشكل سنوي، كما تقوم بالإشراف على المكرمة الملكية السامية المقدمة لأبناء العسكريين العاملين والمتقاعدين، إذ بلغ عدد المستفيدين لغاية عام 2010حوالي 128136طالب وطالبة، بينما بلغ عدد المستفيدين من المكرمة الملكية لأبناء العشائر في البادية الأردنية لغاية 2010حوالي 20812طالب وطالبة(القيادة العامة للقوات المسلحة، 2015).

ج- تخصيص نسبة 20% من المقاعد الجامعية، إذ بلغ عدد المستفيدين من المكرمة الملكية السامية من العام 1980 حتى 2016 حوالي 182 ألف طالب وطالبة، ويوجد حالياً 39 ألف طالب وطالبة على مقاعد الدراسة في مختلف الجامعات الحكومية(القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً : مجال التشغيل والتأهيل

1- الشركة الأردنية الدولية للحماية Josecure International: هي إحدى الشركات التابعة لمركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير، ويقوم على توفير خدمات الأمن والحماية للمؤسسات في القطاعين العام والخاص، إذ أن العناصر الأمنية المتوفرة لديها مدربة بشكل متخصص وأغلبهم ذو خبرة سابقة في العمليات الخاصة والحرس الملكي الخاص(القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير، 2016).

2- الشركة الوطنية للتدريب والتشغيل: تساهم بالحد من البطالة والفقر من خلال تدريب وتأهيل الشباب الأردني لتلبية حاجة سوق العمل من المهن وإحلالهم بالعمالة الوافدة، كما تضمنت استراتيجية الشركة لعام 2014 تدريب 1400 متدرب بالتعاون مع مؤسسة التدريب المهني، وتقوم الشركة بتقديم حوافز تشجيعية من تأمين صحي ورواتب أثناء عملية التدريب كما تقوم بحملات إعلانية في المناطق النائية لاستقطاب المتدربين من تلك المناطق. كما تساهم الشركة الوطنية للتدريب والتشغيل بتوفير فرص عمل لخريجي الشركة والمتدربين بالتعاون مع وزارة العمل ومؤسسات القطاع الخاص وتحسين كفاءة المهنيين الأردنيين من خلال عقد اتفاقات مع عدد من الشركات والمؤسسات. [11]

3- مديرية الاتصالات الإلكترونية في سلاح الجو الملكي الأردني: تساهم هذه الشركة بتأهيل بعض طلاب الجامعات الأردنية (المهندسين) للانخراط بسوق العمل بعد التخرج. كما تقوم مديرية الحاسب الالكتروني في سلاح الجو الأردني بتدريب طلبة الجامعات الحكومية والخاصة

[11] القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، الشركة الوطنية للتدريب والتشغيل، 2016
http://www. jaf. mil. jo/ShowContentPrint. aspx?ContentId=51

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاستكمال متطلبات التخرج بالتعاون مع الجامعات التالية: (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة البلقاء التطبيقية، جامعة الزيتونة، الجامعة الهاشمية).

أما مديرية الصيانة في سلاح الجو الملكي الأردني فتقوم بتأهيل طلاب الجامعات لسوق العمل من خلال تدريبهم، كما تعمل على استغلال الكوادر والطاقات الأردنية ذو الخبرات السابقة من فنيين متقاعدين أردنيين، وتقوم أيضاً بعقد مجموعة من الدورات المحلية واستضافة أعداد من الطلبة من الدول الصديقة مما يعمل على تعزيز العلاقات الدولية. [12]

3- جمعية الملكة رانيا العبد الله: تساهم الجمعية بالحد من البطالة والفقر من خلال توفير فرص عمل وتسهيل منح القروض الإنمائية للمشاريع لذوي العسكريين،وأيضاً تعمل على نشر الوعي والتثقيف للعسكريين وذويهم والمتقاعدين وتشجيعهم على الاستثمار.

سادساً: مجال الخدمات

1- مركز إدارة الأزمات: تأسس في عام 2001 بهدف التعامل مع الأزمات المحلية والإقليمية والدولية المحتملة والتي تؤثر على الأردن اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً وإنسانياً. إذ يقوم المركز بمتابعة شؤون اللاجئين والنازحين من المناطق المنكوبة وبناء قاعدة من التعاون المدني العسكري، والمساهمة في التصدي للظروف الطارئة ومواجهة الكوارث. [13]

[12] القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، أدوار تنموية أخرى، 2016
http://www.jaf.mil.jo/ShowContentPrint.aspx?ContentId=156
[13] القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، مركز إدارة الأزمات، 2016
http://www.jaf.mil.jo/ShowContentPrint.aspx?ContentId=159

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- مديرية المشتريات الدفاعية: تساهم المديرية في الاقتصاد الوطني من خلال شراء اللوازم لكل من مستشفيات المدينة الطبية ومستشفيات الميدان خارج الأردن وتأمين مستلزمات قوات حفظ السلام، كما تعمل على دعم الصناعة المحلية وإعطائه الأولوية وتعمل على تأهيل منتسبي الأجهزة الأمنية لعمليات الشراء من خلال دورات إدارة المشتريات الدفاعية المنعقدة في المديرية.

3- جمعية أسرة الجندي: تأسست في عام 1971 وهي جمعية غير ربحية تهدف إلى تقديم المساعدة المادية لأسر الجنود الشهداء والأسر المحتاجة في أنحاء المملكة وتسعى إلى تحسين مستوى المعيشة للفئة المعنية من خلال تنمية الوعي الاجتماعي والثقافي لدى أفراد الأسر وتحسين المستوى الصحي للمنطقة وتوفير فرص تدريب على أعمال منتجة. [14]

4-4 مقارنة الإنفاق العسكري في الأردن و بعض البلدان العربية والأجنبية

نلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة مستمرة في معدلات الإنفاق العسكري على مستوى العالم، إذ أن مقدار ما تنفقه بعض الدول على القطاع العسكري يفوق ما تنفقه على مشاريع التنمية الاقتصادية وقضايا الفقر والتعليم وغيرها.

يوضح الشكل (6.3) الأنفاق العسكري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 لمجموعة من الدول العربية والإقليمية المختارة. ويظهر أن سلطنة عُمان تستحوذ على المرتبة الأولى عربياً وعالمياً، إذ شكلت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي فيها 11.63%، وتليها السعودية

---

[14] القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، جمعية أسرة الجندي، 2016
http://www. jaf. mil. jo/ShowContentPrint. aspx?ContentId=193

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنسبة10.38%ثم ما تسمى دولة إسرائيل بنسبة 5.23% وثم الإمارات بنسبة 5.12%، بينما شكلت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن 3.47%.

شكل (6.3): نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014

المصدر: من إعداد الباحثة إستناداً إلى بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام

https://www.sipri.org/sites/default/files/Milex-GDP-share.pdf

كما يوضح الشكل (7.3) حجم الإنفاق العسكري بالدولار الأمريكي لمجموعة من الدول لعام 2014، حيث يظهر استحواذ أمريكا على المرتبة الاولى بقيمة 581 مليار دولار أي تستحوذ على حوالي50% من الإنفاق العسكري لأكبر تسعة دول، والسعودية على المرتبة الثالثة بعد أمريكا والصين على مستوى العالم بقيمة 80.8 مليار دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (7.3): قيمة الإنفاق العسكري لعام 2014 لمجموعة من دول العالم

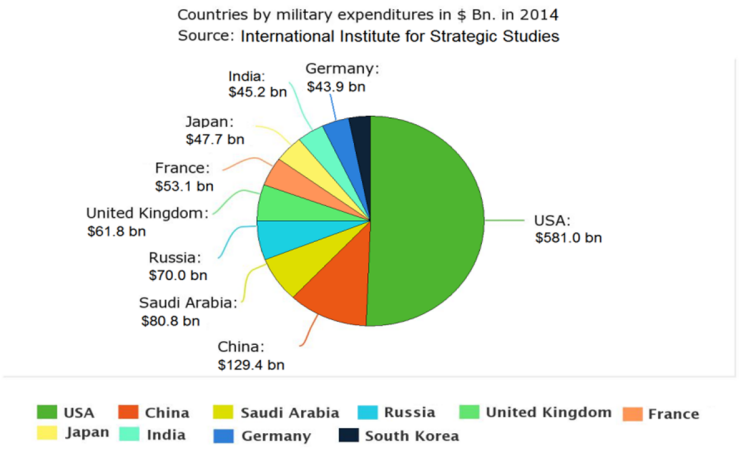

المصدر: https://ourworldindata.org/military-spending/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

منهجية الدراسة والتحليل القياسي

4-1 المقدمة

تعتبر النماذج القياسية من الأساليب المهمة في تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة، إذ أنها تهتم بالقياس الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتفاعلها مع بعضها البعض. وجاءت أهمية النماذج الاقتصادية القياسية لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مما يساعد الحكومات وأصحاب القرار على استقراء الواقع الاقتصادي واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. ويهدف التحليل القياسي في هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة الواقعة ما بين 1976- 2014.

4-2 منهجية الدراسة ومصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة على استخدام منهجين، المنهج الوصفي والمنهج القياسي لدراسة أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة الزمنية (1976-2014)، بالاعتماد على قاعدة البيانات الإحصائية والنشرات الإحصائية لدى كل من البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة والموقع الإلكتروني للقيادة العامة للقوات المسلحة والبنك الدولي ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بالإضافة إلى مجموعة من الأبحاث المنشورة والرسائل الجامعية والمصادر الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-4 متغيرات الدراسة

-الإنفاق العسكري ويرمز له بالرمز (ME)، وهو حجم الإنفاق العسكري في الأردن نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتم اعتماد البيانات ورقياً من التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني.

-التعليم ويرمز له بالرمز(EDU)، تم استخدام نسبة الإلتحاق بالمدارس الثانوية، هو نسبة عدد الملتحقين حالياً بالتعليم الثانوي إلى السكان في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الثانوي. وتم إعتماد البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي.

-النمو السكاني ويرمز له بالرمز(POPG)، حيث تم أخذ بيانات السكان من قاعدة البيانات والتقارير السنوية لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية.

-إجمالي تكوين رأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز (K)، التكوين الرأسمالي هو مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للإقتصاد مضافاً إليه صافي التغيرات في مستوى المخزون، وتم أخذ البيانات من بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.

-إجمالي الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز (DEP)، وإجمالي الدين هو مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة أو من خلال سلع أو خدمات. وتم اعتمادها من قبل بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.

-الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويرمز له بالرمز(RGDP)، تم اخذ البيانات من قاعد البيانات للبنك المركزي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-4 نموذج الدراسة

يتناول هذا الجانب التحليل القياسي والذي يهدف إلى استقصاء أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الأردن وذلك باستخدام أساليب السلاسل الزمنية ومجموعة من الاختبارات، حيث تم اعتماد نموذج بارو للنمو(BARRO GROWTH MODEL) لقياس أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي الأردني، إذ يفترض هذا النموذج أنا الإنفاق الحكومي بشكل عام له تأثير غير خطي على النمو الاقتصادي، وقامت بعض الدراسات مثل دراسة Aizenman and Glick (2003) بتحديد معادلة لدراسة تأثير الإنفاق العسكري على النمو وقد تم أخذ الشكل التالي اعتماد عليه.

$$RGDP= f\ (M_t,EDU_t,POPG_t,DEB_t,K_t)$$

وسيتم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Testing Approach).

حيث:

RGDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real Gross Domestic Product).

M: الانفاق العسكري (Military spending) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

EDU: التعليم(Education)مقاساً من خلال نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية إلى السكان.

POPG: نسبة النمو السكاني (Population Growth).

DEP: الدين الخارجي (External Debt) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

K: تراكم رأس المال (Capital Accumulation) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4-5 الاختبارات الأولية

من أجل إجراء التحليل القياسي لا بد من إجراء بعض الاختبارات التشخيصية الأولية التي قد تساعد في اختيار النموذج القياسي المناسب بعد التأكد من درجة استقرار متغيرات النموذج. ومن أهم هذه الاختبارات اختبار جذر الوحدة للسكون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.5.4اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

في دراسة قام بها Nelson And Plosse(1982) تبّين أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى(I(0))، لذا فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) غير مناسب، حيث يتم الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (t- statistics، F- statistics) ولمعامل تحديد الانحدار(R^2). ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف التي لا تعطي بعداً حقيقياً أو تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، فإنه يجب اختبار سكون السلاسل الزمنية، حيث يشار إلى السلسلة الزمنية Xt بأنها ساكنة (stationary) عندما يكون:

1. ثبوت الوسط الحسابي: $E(X_t) = \mu$
2. ثبوت قيمة التباين: $Var(X_t) = \sigma^2 x$
3. إمتلاك السلسلتين X_t, X_{t+k} ارتباط مشترك معتمد على الإزاحة k فقط

أي أن دالة التباين المشترك الذاتي $\gamma_k = Cov(X_t, X_{t+k}) = E[(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)$

يعتمد على القيمة المطلقة لK فقط، K=1,2,3.....T (شومان وحسن، 2013).

وتم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test ((ADF)الذي يختبر الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة اي عدم سكون السلسلة الزمنية وذلك كما يلي:

- **اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)**

يمكن إجراء اختبار ديكي-فولر الموسع وفقاً للمعادلات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\Delta Y_t = \boldsymbol{\beta}_0 + \delta Y_{t-1} + \boldsymbol{\beta}_2 t + \sum_{i=1}^{p} \boldsymbol{\beta} i \Delta Y_{t-1} + U_t, \text{ (with intercepandtrend)}$$

$$\Delta Y_t = \boldsymbol{\beta}_0 + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \boldsymbol{\beta} i \Delta Y_{t-1} + U_t, \quad \text{(with intercept)}$$

$$\Delta Yt = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \boldsymbol{\beta} i \Delta Y_{t-1} + U_t, \quad \text{(no intercepts and trend)}$$

يعتمد اختبار ديكي – فولر الموسع على معنوية المعلمة (δ) فإذا كانت قيمة (t–statistics) المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية (بالقيم المطلقة) عند مستوى معنوية معين فإنه يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تفترض وجود جذر وحدة للسلسة الزمنية وتكون السلسلة ساكنة في المستوى، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية (بالقيم المطلقة) فنقوم بقبول الفرضية الصفرية وتكون السلسلة غير ساكنة في المستوى ويجب اخذ الفرق الأول.

2.5.4 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)

من الضروري إيجاد عدد فترات تباطؤ مناسبة للمتغيرات في النموذج وذلك لإلغاء مشكلة الارتباط الذاتي (Serial Correlation) لحد الخطأ، لذلك سيتم استخدام العديد من المعايير مثل معيار:

Hannan– ،Schwarz Info Criterion(SIC) ،Akaike Info Criterion(AIC) Likelihood ،Final Prediction Error Criterion(FPE) ،Quinn Criterion(HQ) Ratio Test(LR)، لإيجاد عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.5.4 اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

توجد العديد من الاختبارات لتحديد وجود التكامل المشترك مثل اختبار (Engle and Granger, 1987) واختبار (Johansen and Juselius, 1990) كن إجراء هذه الاختبارات يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ولا يمكن إجرائها في حالة وجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة. ولذلك سيتم إيجاد هذا التكامل المشترك للمتغيرات في المستوى أو عند الفرق الأول أو خليط بينهما وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال أسلوب اختبار الحدود Bounds Testing (Approach) المقترح من قبل(Pesaran, 2001) .

وتتميز طريقةARDL عن غيرها من الطرق لاختبار التكامل المشترك بعدة مزايا أهمها أنه يمكن إجرائها سواء أكانت درجة التكامل المشترك للمتغيرات I(0) أو I(1) أو خليط بينهما، كما أنها تعطي نتائج ومقدرات كفؤة في حالة العينات الصغيرة كما تكون هذه الطريقة جيدة إذا كان سكون المتغيرات غير واضح (Hoque and Yusop,2010).

وسيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، ففي المرحلة الأولى يتم اختبار التكامل المشترك لكل متغيرات النموذج التي تتكون منها الدراسة وذلك في إطار تصحيح الخطأ غير المقيد(Unrestricted Error Correction Model (UECM ، ويتم التعبير عنها بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum_{i=t}^{n} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{m} \gamma_j \Delta X_{t-j} + \theta_1 Y_{t-1} + \theta_2 X_{t-1} + U_t$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث (Y_t): المتغير التابع، (X_t): المتغير المستقل (μ,α,γ,θ)معاملات المتغيرات، Δ: الفرق الأول للمتغيرات، (m,n): فترات الإبطاء للفرق الأول للمتغيرات، (U_t): حد الخطأ العشوائي.

حيث يتم اختبار وجود التكامل المشترك أو عدمه من خلال الفرضية الآتية:

H0: $\theta1=\theta2=0$ ،(**null hypothesis ≡ no co-integration among variables**)

H1: $\theta1\neq\theta2\neq0$ ،(**alternative hypothesis ≡ variables are co-integrated**)

يتم استخدام اختبار Wald-test لاختبار تلك الفرضية حيث يتم مقارنة قيمة (F-statistic) المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل (Pesaranand Shine,2001)، حيث يتكون الجدول من قيم الحد الأدنى(LCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0)، وقيم الحد الأعلى (UCB) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1)، فإذا كانت قيمة (F-statistic) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية في هذه الحالة يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة (F-statistic) أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية فيتم قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة (F-statistic) المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والحد الأدنى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة. وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \mu + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{q} \gamma_j X_{t-j} + U_t$$

حيث (Y_t): المتغير التابع، (X_t): المتغير المستقل، (μ,α,γ): معاملات المتغيرات، (p,q): فترات الإبطاء للفرق الاول للمتغيرات، (U_t): حد الخطأ العشوائي.

ويتم الحصول على المرونات طويلة الأجل للمتغيرات عن طريق العلاقة التالية:

$$\xi xi = \left(\sum_{i=1}^{p} \alpha_i\right) / \left(1 - \sum_{j=1}^{q} \gamma_j\right)$$

حيث ξxi: المرونة طويلة الاجل للمتغير X_i.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.5.4 اختبار كوزوم للاستقرارية (CUSUM and CUSUM of Squares (Stability Tests

عند تقدير النماذج القياسية تدعو الحاجة لاستقصاء فيما إذا كانت هذه المتغيرات تظُهر تغيراً هيكلياً في سلوكها عبر الزمن، ويعد اختبار كوزوم (CUSUM) للاستقرارية من أكثر الاختبارات شيوعا في هذا المجال.

وتظهر نتائج هذا الاختبار في شكل منحنى لأخطاء النموذج المقدر بواسطة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL)، ومجال الثقة بهدف اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن معلمات النموذج غير مستقرة. فإذا كان منحنى الأخطاء ضمن الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة، فإن الفرضية العدمية ترفض عند نسبة معنوية (5%)، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة، وبالتالي إمكانية تقدير معلمات ثابتة للنموذج على طول الفترة الزمنية للدراسة دون الحاجة إلى تجزئتها لفترات جزئية، أما إذا تم رفض الفرضية العدمية فإنه يستوجب تقسيم فترة الدراسة إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة , .Brown et al) .1975)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.5.4 الاختبارات التشخيصية للنموذج (Diagnostic Tests)

قد تفتقد بيانات السلاسل الزمنية للتغيرات الهيكلية، وذلك نتيجة للتغير الذي يحدث في سياسات الحكومة والأحداث الاجتماعية والموسمية الحرجة حيث أن استقرار النموذج يعتبر افتراض أساسي للتوقع والوصول إلى الاستدلالات الاقتصادية. إن استقرارية المعلمات تعد خطوة مهمة يجب اتباعها في كل بحث.

4-6نتائج التحليل القياسي:

1.6.4اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (ADF)

تم اللجوء إلى اختبار جذر الوحدة ديكي – فولر، وذلك بهدف استقصاء سكون متغيرات الدراسة، حيث أشارت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع الظاهرة في الجدول (4-1) إلى أن السلاسل الزمنية غير ساكنة عند مستوياتها لكل من التراكم الرأسمالي والدين الخارجي، في حين أنها ساكنة بعد اخذ الفرق الأول عند مستوى دلالة 1%. حيث أن قيم ديكي فولر المحسوبة بالقيمة المطلقة أصبحت اكبر من القيمة الجدولية في قيمتها المطلقة عند مستوى دلالة إحصائية 1% أو 5%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4-1): نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع)

المتغير	المستوى	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند1%	القيمة الجدولية عند 5%
الدين الخارجي DEB	المستوى	-1.4438	-3.6210	-2.9434
	الفرق الأول	-4.9594	-3.6210	-2.9434
التعليم EDU	المستوى	-3.4182	-3.6155	-2.9411
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GRGDP	المستوى	-4.2782	-3.6155	-2.6090
الإنفاق العسكري M	المستوى	-3.1725	-3.6155	-2.9411
النمو السكاني POPG	المستوى	-3.7066	-3.6155	-2.9411
التراكم الرأسمالي K	المستوى	-2.3933	-3.6155	-2.9411
	الفرق الأول	-5.9807	-3.6210	-2.9434

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.6.4اختبار كوزوم للاستقرارية (CUSUM & CUSUM of Squares Stability Tests)

بعد إجراء اختباري (CUSUM & CUSUM of Squares) لفحص الاستقرارية بين متغيرات الدراسة، تبّين أن منحنى الأخطاء يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإنّه لا يوجد حاجة لتقسيم الفترة (1976–2014) إلى فترات جزئية، وبالتالي يمكن التعامل مع كامل فترة الدراسة كفترة زمنية واحدة.

الشكل (4-1) CUSUM Test

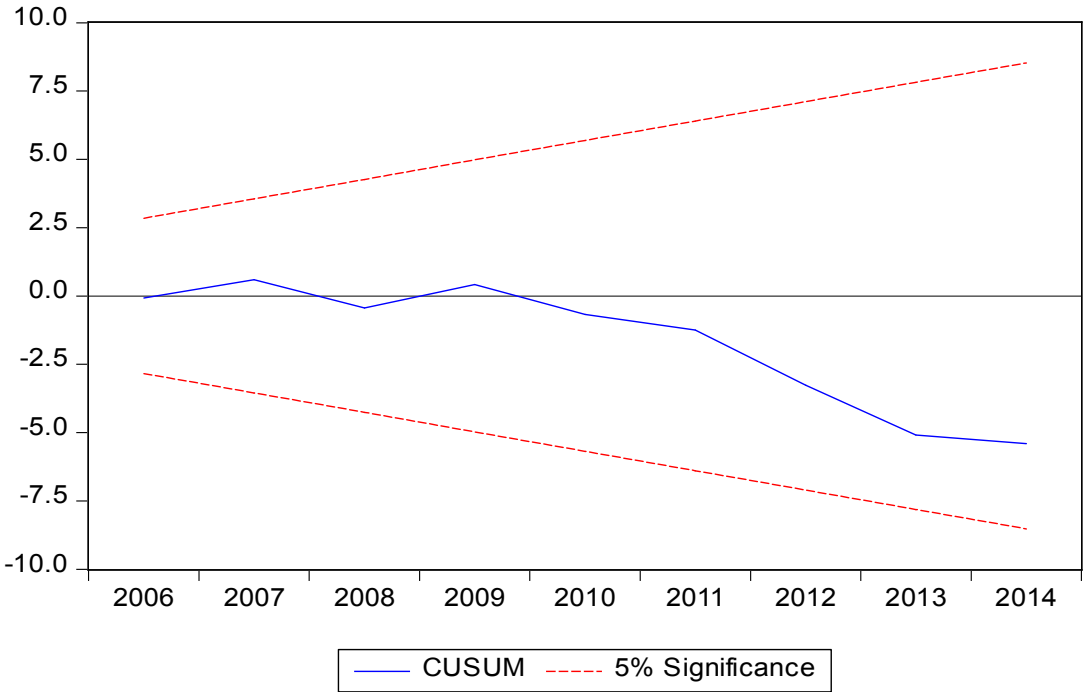

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (4-2) CUSUM Square Test

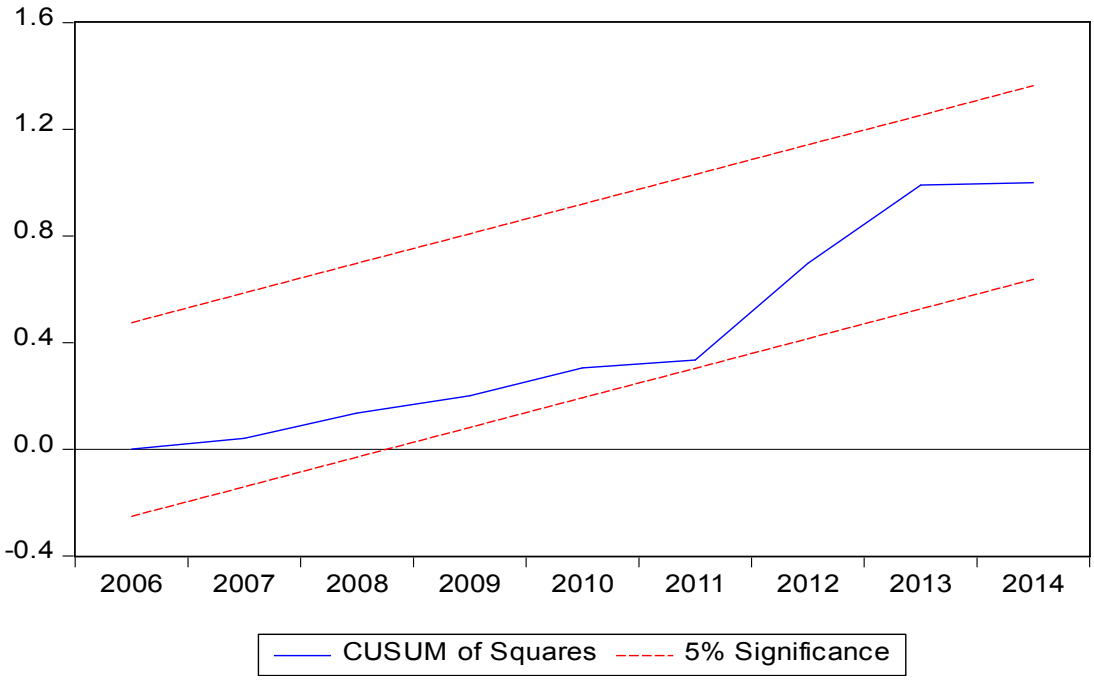

3.6.4 اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)

بعد إجراء الاختبارات اللازمة لاختبار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني تبين أن عدد هذه الفترات هو 4 لجميع المعايير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (4-2) نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lag Length Selection Test)

Lag	LR	FPE	AIC	SIC	HQ
0	NA	1624609	28.49009	28.71228	28.56679
1	208.4645	5207.866	22.73022	24.06337	23.19042
2	42.20907	4108.326	22.40008	24.84419	23.24378
3	42.25086	2394.780	21.60493	25.16001	22.83214
4	39.44835*	1051.366*	20.21576*	24.88180*	21.82648*

Note: AIC: Akaike Info Criterion**; SIC:** Schwarz Info Criterion**; HQ:** Hannan – Quinn**; FBE:** FinalPrediction Error criterion**.**

- **4.5.4 اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound-Test for Cointegration)**

بمأأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير ساكنة في مستواها وأصبحت ساكنة بعد اخذ الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأول I(1) مما يدل على إمكانية لوجود تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي وجود علاقة طويلة الآجل. ولمعرفة إذا ما كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات فقد تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال استخدام اختبار الحدود المقترح من قبل Bounds Testing (Approach) المقترح من قبل (Pesaran *et al*. ,2001).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **جدول (4-3): نتائج إختبار الحدود(BOUND-TEST)**

Equation	F-statistic	I0*	I1*	K	Decision
GRGDP=f [DEB, EDU, M, POPG, S]	5.42	3.06	4.15	5	Co-integration
M=f [DEB, EDU, GRGDP, POPG, S]	14.74	3.06	4.15	5	Co-integration
S=f [DEB, EDU, GRGDP, POPG, M]	2.633	3.06	4.15	5	NO Co-integration
EDU =f [DEB, S, GRGDP, POPG,M]	2.434	3.06	4.15	5	NO Co-integration
POPG=f [DEB, EDU, GRGDP, S, M]	15.118	3.06	4.15	5	Co-integration
DEB=f [POPG, EDU, GRGDP, S, M]	8.270	3.06	4.15	5	Co-integration

تشير نتائج اختبار الحدود الظاهرة في جدول (4-3) إلى أن المتغيرات في المعادلة تمتلك علاقة طويلة الآجل حيث أن قيم F-statistic المحسوبة أعلى من القيمة العليا(Upper Critical Bound(I1) للحد الحرج، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث أن قيمة F-statistic المحسوبة اقل من القيمة الحرجة الدنيا. ما عدا معادلة التعليم ومعادلة التراكم الرأسمالي حيث كانت قيمة F-statistic المحسوبة اقل من قيمة (Lower Critical Bound(I0).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-6-6 تقدير المدى الطويل

بعد أن أظهرت المتغيرات تكاملا مشتركا فذلك يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وقد تم تقدير في المدى الطويل باستخدام نموذج(ARDL)، ونتائجه موضحا كما يلي :

جدول (4-4):نتائج تقدير معاملات المدى الطويل لمعادلة النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

ARDL (2 ،4 ،4 ،4 ،3 ،3) ،Akaike criterion (AIC)

Prob	t-statistic	std.error	Coefficient	Variable
0.9306	-0.0895	10.4250	-0.9330	Intercpet
0.4736	-0.7478	0.0126	-0.0094	DEB
0.7634	-0.3013	0.1017	-0.0315	EDU
0.0028	4.0585	0.3620	1.469	M
0.5796	-0.5746	0.5024	-0.2887	POPG
0.0399	-2.4001	0.0611	-0.1466	K
R-squared		0.961043	**F-statistic**	8.841032
Adjusted R-squared		0.852830	**Prob (Fstatistic)**	0.000233
S.E.of regression		1.839023	**Durbin Watson stat**	2.43

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر الجدول (4-4) المعاملات المقدرة للمتغيرات التابعة والمقطع في المدى الطويل باعتبار حجم النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متغيرا تابعا. وباستخدام معيار (AIC) لتحديد فترات التباطؤ فان نموذج (ARDL) الأمثل الذي تم اختياره عن طريق برمجية (EVIEWS-9 هو ((ARDL(2,4,4,4,3,3).

من الجدول(4-4) يمكن كتابة العلاقة التوازنية في المدى الطويل كالاتي:

GRGDP = −0.9331 – 0.0095 DEB – 0.0316 EDU+ 1.469 M – 0.2887 POPG – 0.1467K

ويتضح من النتائج أن قيمة معامل تحديد الانحدار (R^2) مرتفعة (0.961043) أي أن المتغيرات التابعة تفسر 96% من التغيرات الحاصلة في حجم النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما تشير النتائج إلى أن معامل كل من الإنفاق العسكري وتراكم الرأسمالي مقبولة إحصائياً في حين أن نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية والنمو السكاني والدين الخارجي غير مقبول إحصائيا.

وبما أن النموذج لم يعتمد على الصيغة اللوغاريثمية للمتغيرات، فإن المعاملات المقدرة لا تمثل المرونات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فأظهرت النتائج أن الإنفاق العسكري له اثر ايجابي بحيث أن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة1% تؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة1.47%، وهذا يتفق مع دراسة أبو الفول (2014) التي أُجريت على الأردن خلال الفترة (1988-2007) والتي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العسكري والنمو الاقتصادي. كما أن التراكم الرأسمالي فكان أثرها سلبي فالزيادة في قيمتها1% تودي إلى إنخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 14.% وقد يعود ذلك إلى أن طبيعية الإستثمارات في الأردن هي إستثمارات أجنبية وبالتالي تكون التدفقات الرأسمالية تدفقات خارجة من الأردن وليس تدفقات داخلة.

- **الاختبارات التشخيصية للنموذج (Diagnostic Tests)**

وللتأكد من كفاءة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم اجراء الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests) كالاتي:

الجدول (4-4): الاختبارات التشخيصية

Diagnostic Test	Test Statistic [Prob.values]
Serial correlation	F (4 ،1) =0.3581
Heteroscedasticity test	F (29 ،5) =0.9999

تظهر النتائج في الجدول (4-4) الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط المتسلسل بين الاخطاء العشوائية حيث ان احتمالية (F-statistic) اكبر من 5% وبالتالي يمكن قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط متسلسل بين الاخطاء العشوائية. كما ان احتمالية (F-statistic) لاختبار ثبات تباين حد الخطأ اكبر من 5% وعليه يمكن قبول الفرضية الصفرية بثبات تباين حد الخطأ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1النتائج

بناءً على نتائج التحليل الوصفي والقياسي لاستقصاء أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي للفترة الواقعة 1976-2014، بيَّنت نتائج الدراسة ما يلي:

1- هناك أثر إيجابي بين الإنفاق العسكري والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ أن ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي في الأردن بمقدار1.5%، وهذه النتيجة تتفق مع الرأي الذي يشير إلى أن الإنفاق العسكري في الأردن يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وليس عائقاً لها، إلا أن هذه النتيجة مغايرة لغالبية الدراسات السابقة المحلية والأجنبية التي تناولت نفس الموضوع.

2- تزايد مستمر بشكل عام في حجم الإنفاق العسكري في الاردن خلال فترة الدراسة، إذ بلغ متوسط حجم الإنفاق العسكري السنوي خلال فترة الدراسة حوالي 611 مليون دينار بالأسعار الجارية. بينما بلغ متوسط الإنفاق العسكري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي11% خلال فترة الدراسة.

3- شكل الإنفاق العسكري حوالي خُمس الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة 1990-2013.

4- يساهم الإنفاق العسكري بتخفيض نسبة البطالة من خلال توفير فرص عمل في كل من المؤسسات العسكرية والأمنية والتجنيد في صفوف الجيش العربي لكلا الجنسين، إذ تراوح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجمالي عدد الأفراد المنتسبين للقوات المسلحة الأردنية ما بين 100 ألف إلى 149 ألف منتسب خلال الفترة 1989- 2014، إذ وصل أكبر عدد للقوات المسلحة حوالي 149 ألف في العام 2000، وقد بلغت نسبة مساهمة القوات المسلحة من إجمالي القوى العاملة في الأردن 20% خلال الفترة 1993- 2013، أي خُمس إجمالي العاملين في الأردن في القطاعين العام والخاص، هذا بالإضافة إلى تدريب وتأهيل الشباب الأردني لتلبية حاجة سوق العمل من خلال الشركة الوطنية للتدريب والتأهيل.

5- المساهمة في تحسين دخل الأفراد من خلال توفير فرص عمل للمتقاعدين والاستفادة من الخبرات والمهارات ونقلها من القطاع العسكري إلى القطاع المدني، مما يساهم في دعم المسيرة التنموية.

6- تطوير القطاع التعليمي من خلال بناء مدارس الثقافة العسكرية والكليات العسكرية والمعاهد والجامعات العسكرية، إذ يتم تخصيص 20% من المقاعد الجامعية للمنتفعين من المكرمة الملكية، إذ بلغ عدد الطلبة المنتفعين منذ عام1980 حوالي 182ألف طالب وطالبة، وعدد الطلبة المتخرجين ضمن نظام المكرمة الملكية حوالي 143 ألف طالب وطالبة، كما يوجد حالياً ما يقارب 39 ألف طالب وطالبة على مقاعد الدراسة الجامعية.

7- خلال السنوات القليلة الماضية بدأ الأردن بالإهتمام بتعزيز الإنتاج العسكري المحلي وتلبية حاجات القوات المسلحة الأردنية من بعض المعدات والعُدد العسكرية، من خلال مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير(كادبي).

8- دعم وتطوير القطاع الصحي، من خلال تقديم الرعاية الطبية للأفراد العسكريين والمدنيين في المستشفيات العسكرية المتواجدة في مختلف مناطق المملكة البالغ عددها 10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتضمن مدينة الحسين الطبية ومجمع الأميرة عائشة بنت الحسين الطبي، والمراكز الصحية المنتشرة في جميع مناطق المملكة والبالغ عددها 11مركزاً ، بالإضافة إلى المشاركة في قوات حفظ السلام وتجهيز مستشفيات ميدانية في حالات الكوارث والنزاعات في العديد من الدول.

2-4 التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1- تعزيز دور القطاع العسكري في تنفيذ المشاريع التنموية في الأردن، إذ أن ربط القطاعين العسكري والمدني يساهم بدعم وتعزيز المسيرة التنموية.

2- الحاجة للمزيد من الدراسات للبحث في الإنفاق العسكري وتسليط الضوء بشكل أكثر على أهمية القطاع العسكري ومساهماته الاقتصادية في قطاع التعليم وقطاع الصحة والتشغيل.

3- الإفصاح عن بعض البيانات والمعلومات العسكرية التي يحتاجها الباحث من قبل الجهات المختصة للوصول إلى نتائج أكثر دقة وشمولية، وإجراء الدراسات الاقتصادية ذات العلاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع العربية

الأمم المتحدة (2004). تقرير الخبراء الحكوميين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، نيويورك، الأمم المتحدة.

شومان، عبد اللطيف وحسن، علي(2013). تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بإستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياَ ونماذج توزيع الإبطاء(ARDL). مجلة العلوم الاقتصادية، 34(9)، 174-210.

العدوان، نائل (1999). دورالمؤسسة العسكرية الأردنية في التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

عصفور، حابس(1992). أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق(الأردن وسوريا ومصر وإسرائيل). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية (2016). متوفرة على الرابط الإلكتروني https://www. jaf. mil. jo

مراشدة، علي(1990). التنميةالاقتصادية فيظل ظروفا لحرب. رسالة ماجستير منشورة، عمان.

مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير (2015). الدور التنموي، القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية- الجيش العربي.

مشعل، زكية والخطيب، سعيد (2005). الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية:دراسة تطبيقية لمعظم الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط. مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية، 22(4)، 923-946.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المومني، رياض والخطيب، فوزي(1990). الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن: دراسة تطبيقية. مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية، 6(4)، 59-71.

وزارة الطاقة والثروة المعدنية (2014). التقرير السنوي. المملكة الأردنية الهاشمية.

وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة. التقرير السنوي. أعداد مختلفة، المملكة الأردنية الهاشمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية

Abu Al-Foul, B. (2014). Military Spending and Economic Growth: Evidence from Jordan. Working Paper, American University of Sharjah.

Aizenman, J., and Glick, R. (2003). Military expenditure, threats and growth. NBER Working Paper 9618.

Alexander, W. (2013). Military Spending and Economic Growth in South Asia: Comment and Reconsideration. Defense and Peace Economics, 24(2), 173-178.

Ali, F., and Dimitraki, O. (2014). Military spending and economic growth in China: a regime-switching analysis. Applied Economics, 46(28), 3408-3420.

Brown, R., Durbin, J., and Evans, J. (1975). Technique for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time. Journal of the Royal Statistical Society, 37, 149-163.

Central Bank of Jordan (various issues), Annual Report, Amman, Jordan.

Central Bank of Jordan (2016). Yearly Statistical Series. [On- Line] Available http://www.cbj.gov.jo/pages.php?menu_id=136&local_type=0&local_id=0&local_dwtail.

Department of Statistics (2016). Social Sector. [On-Line] Available http://web.dos.gov. jo/sectors/social/social surveys/.

Dunne, J., (2010). Military Spending and Economic Growth in Sub Saharan Africa. Working Paper, University of the West of England.

Dunne, P., Nikolaidou, E., and Vougas D. (1998, September 9). Defence Spending and Economic Growth: A Causal Analysis for

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Greece and Turkey. A paper presented at ERV/METU International conference on Economics, Ankara, Turkey.

Hoque, M., and Yusop, Z. (2010). Impact of trade liberalization on aggregate import in Bangladesh: An ARDL Bounds test approach. Journal of Asian Economics, (21), 37-52.

Hou, N., and Chen, B. (2012). Military Expenditure and economic growth in developing countries: Evidence from system GMM estimates. Defense and Peace Economics, 24(3),183-193, online Published article, Central University of Finance and Economics, Beijing, China.

Johansen, S., and Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration – with Applications to the Demand for Money, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 52(2), 169-210.

Kentor, J., and Kick, E. (2006). Military Expenditures and Economic Growth 1990 To 2003. Journal of World-Systems Research, XIV (2), 142-172.

Kollias, C., and Paleologou, S. (2010). Growth, investment and military expenditure in the European Union-15. Journal of Economic Studies, 37(2), 228 – 240.

Makhool, B. (1999). Defense Spending and Economic Performance: Evidence from the Arabian Countries. An-Najah Univ. J. Res. 13(1), 297-310.

Nelson, R., and Plosser, I. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. Journal of Monetary Economics, 10, 139-162.

www.manaraa.com

Pesaran, M., Shin, Y., and Shin, R. (2001). Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics,16: 289-326.

Stockholm International Peace Research Institute(2016). [On- Line] Availabe https://www. sipri. org/.

Thomas, R. (1997). Modern Econometrics: An introduction. (1st ed.), England: Addison Wesley Longman.

World Bank (2016). World Development Indicators. Washington, CD.

Yakovlev, P. (2007). Arms Trade Military Spending and Economic Growth. Defense and Peace Economics, 18(4), 317-338.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com